المجلة العلمية
البحوث المحاسبية
https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx

تأثير مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية– دليل من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

هانى خليل فرج

قسم المحاسبة والمراجعة.كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية،مصر

تاريخ النشر الالكتروني:6 - 2024

للتأصيل المرجعي: فرج، هانى خليل.تأثير مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية– دليل من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

، **المجلة العلمية البحوث المحاسبية**، 11(2)

المعرف الرقمي:10.21608/abj.2024.354070

التواصل مع المؤلف :hany_khalil2007@yahoo.com

تأثير مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية– دليل من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

Impact of Banks' Financial Inclusion Disclosure on the Quality of its Financial Reports - Evidence from Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية، مع التطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وأثر ربحية السهم كمتغير معدل على العلاقة محل الدراسة.

وفى سبيل ذلك، اعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال موقع مباشر مصر ومواقع البنوك على شبكة الإنترنت، والتى بلغت (11) بنكاً على مدار السنوات من 2018 وحتى 2022 والتى تمثل فترة إجراء الدراسة، بعد استبعاد البنوك الاسلامية لإختلاف طبيعة خدماتها عن البنوك التجارية.

وتوصل الباحث فى ظل التحليل الأساسى، إلى وجود تأثير إيجابى معنوى لمستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية. وإختلاف هذه العلاقة بإختلاف ربحية السهم.

كما توصل الباحث من التحليل الإضافى إلى وجود تأثير إيجابى معنوى لمستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية. وإختلاف هذه العلاقة بإختلاف ربحية السهم.

وعند إدخال المتغيرات الرقابية وهى؛ حجم البنك، ونتيجة الفترة، ودرجة التعقد المحاسبى ، وبتحليل معاملات الإنحدار، تبين عدم وجود تأثير للمتغيرات الرقابية على المتغير التابع فى سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزى بإلزام البنوك بحد أدنى للإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى فى التقارير المالية، وضرورة نشر أجهزة الصراف الآلى على نطاق واسع، وإنشاء آلية لمعالجة المشاكل وتظلمات العملاء على الفور، ووضع معايير وإرشادات

للإفصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية، وعلى الدولة نشر الثقافة المالية فى المناهج الدراسية للمدارس والجامعات، وإنشاء صندوق الشمول المالى للوصول بالخدمات المصرفية إلى المناطق الريفية، وتحول البنوك إلى الإفصاح الفورى، بما فى ذلك الشمول المالى مصحوبا بتقرير المراجعة المستمرة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى، جودة التقارير المالية، البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

Abstract:

The Research aimed to Study and Test the Relationship between the Level of Banks' Disclosure of Financial Inclusion and the Quality of their Financial Reports, with application to Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange. The Effect of the Moderator Variable on the Relationship under Study is Earnings per Share.

For this Purpose, the Researcher Relied on the Annual Financial Reports, through the Mubasher Egypt Website and the Banks' Websites, Which Amounted to (11) Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange over the Years from 2018 to 2022, Which Represents the Period during which the Study was Conducted, after excluding Islamic Banks because the Nature of their Services differs from Commercial Banks.

In light of the Basic Analysis, the Researcher concluded that there is a Significant Positive Effect of the Level of Disclosure of Financial Inclusion by Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange on the Quality of their Financial Reports. This Relationship Varies depending on the earnings per Share.

The Researcher also concluded from the Additional Analysis that there is a Significant Positive Effect of the Level of Disclosure of Financial Inclusion by Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange on the Quality of their Financial Reports. This Relationship Varies depending on the earnings per Share.

When introducing the Control Variables, which are: The Size of the Bank, the Result of the Period, and the Degree of Accounting Complexity, the Analysis of the Regression Coefficients Show that there is No Effect of the Control Variables on the Dependent Variable in the Context of the Main Relationship under Study.

The Study Recommended of the Need for the Central Bank to Oblige Banks to a Minimum Level of Disclosure of Financial Inclusion Indicators in Financial Reports, the Need to Deploy ATMs on a Large Scale, establish a Mechanism to Address Problems and Customer Grievances Immediately, Set Standards and Guidelines for Disclosing

Financial Inclusion in Financial Reports, and The State is Spreading Financial Culture in the Curricula of Schools and Universities, Establishing a Financial Inclusion Fund to Provide Banking Services to Rural Areas. and Banks activating on Line Disclosure, including Financial Inclusion, Accompanied by a Continuous Audit Reports.

Keywords: Financial Inclusion, Quality of Financial Reports, Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange.

1- المقدمــة:

لقد شهدت المؤسسات المالية تطورات سريعة على المستويين الدولى والمحلى، منذ أن طالب البنك الدولى من القطاع المصرفى ضرورة تحقيق الشمول المالى لتخفيض مستوى الفقر فى الدول النامية. مما يتطلب من المؤسسات المالية تقديم خدمات مصرفية متميزة بمستوى أداء أفضل وجودة مرتفعة لتحقيق مزايا تنافسية فى السوق المصرفى(Ozili,2018).

وللشمول المالى أهمية كبيرة لما له من تأثير على كافة نواحى الإقتصاد فى الدولة، ومنها؛ تحسين مستويات النمو الإقتصادى، والتنمية المستدامة، وتخفيض مستوى التهرب الضريبى، وبالتالى تخفيض مستوى الإقتصاد غير الرسمى بالدولة وتحقيق التنمية الإجتماعية للأفراد منخفضى الدخل والمناطق الريفية من خلال تقديم خدمات مالية بتكلفة معقولة، وتخفيض مستوى الإستغلال من الوسائل غير الرسمية غير الخاضعة لرقابة الدولة (الحداد،2022؛ السيد، وآخرون،2022).

وعلى مستوى القطاع المصرفى، يحقق الشمول المالى استقرار عمليات التمويل والإستثمار، وتوسيع نطاق تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم، وزيادة ثقة العملاء فى القطاع المصرفى(غالى، 2020).

وفى مصر، تبنت الدولة سياسة تطبيق الشمول المالى، حيث تم عقد أول مؤتمر للشمول المالى فى منطقة الدول العربية فى مصر عام 2017، كما قام البنك المركزى بوضع قواعد ومبادرات منظمة لتعزيز الشمول المالى لتبسيط الإجراءات وإزالة العوائق أمام وصول الخدمات المصرفية لمختلف فئات المجتمع، كما ألزم البنوك بإنشاء إدارات للشمول المالى داخلها. كما صدر القانون رقم (194) لسنة 2020 والذى تضمن كيفية تنظيم نظم الدفع والتكنولوجيا الرقمية (شبانة، 2023).

وتعد التقارير المالية للبنوك الوسيلة الأساسية للإفصاح للأطراف المستفيدة، والتى تهدف لتوصيل معلومات ذات مستوى جودة مرتفع لأصحاب المصالح من متخذى القرارات، حيث يعتمد أطراف عديدة على هذه التقارير (Das, 2021) .

إن الإفصاح عن خدمات الشمول المالى يحد من درجة عدم التماثل فى المعلومات بين البنوك، ويحسن من ربحيتها ويخلق ميزة تنافسية لها. ويعد الإفصاح عن الشمول المالى أحد أنواع الإفصاح غير المالى الذى يلبى إحتياجات متزايدة لأصحاب المصالح، وبالتالى يجب توافر مستويات ونماذج للإفصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية للبنوك، حيث يؤدى ذلك إلى تحسين مستوى جودة هذه التقارير (شبانة، 2022؛ Maity & Sahu,2023).

لذلك فإن التعرف على تأثير مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة التقارير المالية لها يعد من الموضوعات التى تستدعى مزيدا من البحث المحاسبى الآن فى مصر.

2- مشكلة البحث:

لقد أصبحت قضية الشمول المالى قضية هامة على المستويين الدولى والمحلى فى الوقت الحالى، كما لايزال يوجد قصور جوهرى فى تحقيق متطلبات الشمول المالى فى القطاع المصرفى بسبب معوقات البنية التكنولوجية التحتية مع عدم نشر الوعى الكافى بأهمية الشمول المالى (الحداد، 2022).

لذلك يواجه القطاع المصرفى ضغوطاً من أصحاب المصالح لزيادة مستوى الإفصاح عن الشمول المالى ذلك لأن التقارير الحالية لاتعكس جودة الأداء بشكل حقيقى لأنها تقتصر على المعلومات المالية فقط، لذلك فإن اشتمال التقارير المالية للبنوك على معلومات عن الشمول المالى يحسن من جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الثقة فيها(شبانة، 2022).

ويتفق البعض (VO, et al., 2021; Siyanbola & Adebayo, 2021; Maity & Sahu, 2023; Telukdarie, 2023) على وجود قصور فى عمليات الإفصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية مما ينعكس سلباً على جودتها، الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل على تحسين متطلبات الإفصاح عن الشمول المالى فى البنوك، لما له من تأثيرات إيجابية على جودة أداء القطاع المصرفى بصفة عامة، وتحسين مستوى جودة التقارير المالية التى تفى بمتطلبات أصحاب المصالح بصفة خاصة.

ورغم ذلك هناك قلة فى الدراسات التى تناولت أثر مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة التقاريرالمالية، خاصة فى بيئة الأعمال فى مصر، يضاف لذلك إختلاف نتائج الدراسات التى تناولت هذا الموضوع، مما يثير التساؤل حول مدى تأثير مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية خاصة البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

لذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة عملياً على التساؤلات التالية؛

- ماهو شكل وإتجاه العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية؟.
- هل تؤثر ربحية السهم (كمتغير معدلModerator Variable) على العلاقة محل الدراسة ؟.

3- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية، مع التطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وأثر ربحية السهم كمتغير معدل على العلاقة محل الدراسة.

4- أهمية ودوافع البحث:

تكمن **الأهمية الأكاديمية** للبحث فى كونه يركز على قضية هامة على المستويين الدولى والمحلى وهى تسليط الضوء على أهمية تحديد مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وأثره على جودة تقاريرها المالية، مع التطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

كما تتمثل **الأهمية العملية** للبحث من خلال سعيه لإختبار هذا الأثر على جودة التقارير المالية للبنوك، وهو مجال جدير بالتحقق منه فى بيئة الأعمال المصرية بسبب زيادة الإهتمام من البنك المركزى بتطبيق آليات الشمول المالى للوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين، مع الإفصاح عن الخدمات المقدمة من القطاع المصرفى فى إطار الشمول المالى فى التقارير المالية.

ورغم كثرة **دوافع البحث** إلا أن أهمها قلة البحوث المحاسبية فى مصر، خاصة تلك التى تهتم بدراسة واختبار مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وأثره على جودة تقاريرها المالية، مع التطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، ويعد التعرف على هذا الأثر مفيدا لكل من الهيئات المهنية والتنظيمية والتشريعية وأصحاب المصالح والذى قد يؤثر على قراراتهم الإستثمارية.

5- حدود البحث:

وفقاً لهدف البحث ومشكلته سوف يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية، مع التطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. على مدار السنوات من 2018 وحتى 2022 والتى تمثل فترة إجراء الدراسة.

كما تقتصر المتغيرات المعدلة على؛ ربحية السهم، فى ظل متغيرات رقابية وهى؛ حجم البنك، ونتيجة الفترة، ودرجة التعقد المحاسبى. وأخيراً، فإن قابلية تعميم نتائج البحث تتوقف على منهجية الدراسة التطبيقية بمحدداتها، خاصة ضوابط إختيار مجتمع وعينة البحث.

6- فروض البحث:

سوف يتم اشتقاق فروض البحث نظرياً لاحقاً، على النحو الأتى:

H_1: يؤثر مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى إيجابا ومعنويا على جودة تقاريرها المالية.

H_2: يختلف التأثير الإيجابى المعنوى لمستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية بإختلاف ربحية السهم.

7- خطـة البحـث:

إنطلاقاً من مشكلة البحث ولتحقيق هدفه، واختبار فروضه، وفى ضوء حدوده، فسوف يستكمل البحث على النحو التالى:

1/7- إفصاح البنوك عن الشمول المالى من منظور المحاسبة المالية.

2/7 – جودة التقارير المالية للبنوك؛المفهوم والمحددات والمقاييس.

3/7- تحليل العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية واشتقاق فرضى البحث.

4/7- نموذج ومنهجية البحث.

5/7- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/7- إفصاح البنوك عن الشمول المالى من منظور المحاسبة المالية:

تتزايد أهمية الإفصاح فى الشركات، خاصة بعد مجموعة الفضائح والأزمات المالية. ويُعتبر الإفصاح وسيلة حيوية للكشف عن نتائج الأعمال ومساعدة المستثمرين فى تقييم الأداء بشكل فعّال. ويأتى ذلك فى سياق تسليط الضوء على ضرورة تحقيق الشفافية، وذلك من خلال نشر محتوى معلوماتى موثوق به عبر وسائل الإعلام المختلفة، مثل المواقع الإلكترونية والتقارير السنوية المتكاملة ووسائل الإعلام الأخرى.(Bose, et al., 2017)

ويعرف **الإفصاح** بصفة عامة بأنه *"توفير المعلومات المالية فى شكل قوائم مالية، إلى جانب الإيضاحات المتممة لها، وتقديم تقارير إضافية ذات صلة بالقوائم المالية، بحيث تكون هذه المعلومات كاملة وواضحة وموثوقة، بما يعكس الوضع الاقتصادى بدقة"* (Uyar, et al., 2013). وفي إطار الأدبيات المحاسبية، يُعرف الإفصاح على أنه *"إعلام الجمهور بالمعلومات المتوافرة بالقوائم المالية، أى المعلومات الاقتصادية، سواء كانت مالية أو غير مالية، والتى تتعلق بالمركز المالي ونتائج الأعمال"*(El-Diftar, 2016).

وفى نفس السياق، يوضح معيار المحاسبة الدولى رقم (1) أن الشركات مطالبة بتقديم بيانات إضافية خارج القوائم المالية (مثل: تقرير البيئة، وتقرير القيمة المضافة) إذا اعتقدت الإدارة أن هذه البيانات الإضافية ستساعد المستخدمين على معرفة مراكزهم الإقتصادية. كما أن أحد متطلبات العرض العادل هو تقديم إفصاحات إضافية لدعم ومساعدة المستخدمين فى فهم تأثير أحداث محددة على المركز المالى للشركة(IFRS, No. 1).

وبالتالى، يمكن تعريف **الإفصاح المحاسبى** على أنه *"الإفصاح الواضح للمعلومات المالية وغير المالية، سواء كانت ذلك بشكل نوعى أو كمى، وبطريقة إلزامية أو طوعية، سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، من خلال أشكال متعددة لنشر هذه المعلومات سواء التقارير السنوية المتكاملة أوالتقارير المؤقتة، أوالعروض التقديمية التى يقدمها المحللون، أوالمحتوى المتاح على شبكة الإنترنت"*(Abd el Hafiez,2020).

وبشأن طبيعة الإفصاح، قام El–Diftar, (2016) بتصنيف الأنواع المختلفة من الإفصاح عن المعلومات إلى ثلاث فئات رئيسية: الإفصاح عن المعلومات المالية، والإفصاح عن المعلومات التشغيلية والإستراتيجية، والإفصاح عن معلومات الحوكمة، كما يلى:

- **الإفصاح عن المعلومات المالية:** وتنطوى على كافة المعلومات المالية والنسب التى يجب نشرها للمساهمين وأصحاب المصالح. بالإضافة إلى المعلومات المالية الأخرى التى قد تساعد الأطراف الخارجية بشكل كبير مثل أسعار الأسهم والمعلومات القطاعية.
- **الإفصاح عن المعلومات التشغيلية والإستراتيجية:** وهى معلومات غير مالية تنطوى على معلومات عن استراتيجيات الشركة المختلفة، مثل الإستراتيجية المالية والتسويقية والإجتماعية، والمعلومات المتعلقة بأبحاث الشركة والتطوير (R&D)، وأخلاقيات العمل وسياسات الموارد البشرية، والتى تساعد المستثمرين على فهم طبيعة أعمال الشركة وكيفية ارتباطها بالمجتمع الذى تعمل فيه.
- **الإفصاح عن معلومات الحوكمة:** هى معلومات غير مالية عن معلومات حوكمة الشركة التى تنطوى على معلومات عن مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، وترتيبات الرقابة والمساءلة، لتوفير تقييم لسياسات حوكمة الشركة.

وبشأن مستويات الإفصاح، أوضح Hendriksen & Brenda (1992) أن هناك ثلاثة مستويات للإفصاح وهى:

(أ) **الإفصاح الكافى:** وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذى تتطلبه الأنظمة، حيث يستطيع أصحاب المصلحة تفسير الأرقام الواردة فى القوائم المالية بشكل صحيح وغير مضلل.

(ب) **الإفصاح العادل:** ويتمثل فى توفير المعلومات التى تضمن المعاملة المتساوية لجميع المستخدمين المحتملين.

(ج) **الإفصاح الكامل:** ويقوم على عرض جميع المعلومات ذات الصلة وعرض المعلومات الزائدة عن الحاجة التى تصبح فى بعض الأحيان غير ملائمة.

ولقد اعتبر الإفصاح عن الشمول المالى بمثابة إفصاح عن معلومات غير مالية يجب على البنوك إدراجها في تقاريرها السنوية(Eccles & Serafeim ,2013).

وبشأن **الشمول المالى** فإنه ينطوى على تقديم الخدمات المالية بتكاليف معقولة لقطاعات المجتمع المختلفة ذات الدخول المختلفة، وهو عكس الإستبعاد المالى([1]) حيث لاتتوافر هذه الخدمات لفئات المجتمع المختلفة أو تتوافر بتكاليف مرتفعة، وبالتالى فإن الشمول المالى هو عملية ضمان الوصول للخدمات المالية فى الوقت المناسب بتكلفة معقولة أمام فئات المجتمع المنخفضة الدخل وهو شرط مسبق لتحقيق التنمية الشاملة، ويعد نقص الوعى والأمية والبطالة وانخفاض الدخل من أهم عوائق تطبيقه(Selvakumar, et al.,2015).

ولقد اتفقت العديد من الدراسات على **سمات مفهوم الشمول المالى** (Waihenya, 2012; World Bank, 2014; Karaikudi, 2015; David,et al., 2018; Kartal, et al., 2018; Inoue;2019; Le, et al., 2019; Tran & De Koker, 2019; Xu, 2019; World Bank, UFA, 2020; Das, 2021) حيث حددتها على أنها:

- القدرة على الوصول للخدمات المالية بجودة مرتفعة وبتكلفة معقولة.
- استخدام التكنولوجيا المالية لتوفير الخدمات المالية للعملاء.
- خدمات دائمة لمنخفضى الدخل وبتكاليف منخفضة.
- دمج الطبقات المهمشة أصحاب الدخول المنخفضة فى نظام العمل المصرفى.
- توفير الخدمات المالية من خلال النظام المصرفى الرسمى لجميع فئات المجتمع بأسعار تنافسية.
- تطبيق مناهج مبتكرة وتوعية وثقافة مالية لتوفير رفاهية مالية.
- إتاحة الفرصة أمام العملاء للوصول للخدمات المالية الأكثر تعقيدا مثل التأمين والمعاشات.

[1] **الإستبعاد المالى: هو مواجهة الأفراد صعوبات فى الوصول واستخدام الخدمات المالية التى توفر لهم حياة اجتماعية مقبولة (المهدى ، ٢٠٢٣).**

- توافر أكثر من مزود للخدمات المالية لضمان توافر اختيارات تنافسية من خلال وكلاء تجزئة غير مصرفيين.

ورغم هذه السمات المشتركة للشمول المالى إلا أنه لايوجد اتفاق عالمى حول ماهية الشمول المالى، وينبع ذلك بسبب اختلاف السياق الذى يستخدم فيه، والموقع الجغرافى وحالة التنمية الاقتصادية فى الدولة . إلا أن الأمم المتحدة قد عرفت فى تقريرها الصادر فى 2016 الشمول المالى على أنه *"إتاحة مستدامة للخدمات المالية بتكلفة معقولة مما ينتج عنه دمج للفقراء داخل الاقتصاد الرسمى"*(United Nations, 2016).

ولايختلف تعريف البنك المركزى المصرى للشمول المالى عما سبق، حيث يرى أنه يعنى *"توفير الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بجودة مرتفعة وتكلفة ملائمة من خلال الأنظمة الرسمية مع حماية حقوق المستخدمين لهذه الخدمات"* (البنك المركزى المصرى، 2020).

كما عرفت مجموعة (G20)([2]) الشمول المالى على أنه "*مجموعة إجراءات تقوم بها الهيئات الرقابية بغرض وصول كل فئات المجتمع للخدمات المالية والتى يجب أن تقدم بشفافية وعدالة وبتكلفة معقولة*" (المعهد المصرفى المصرى، 2015).

ويعرف تحالف (AFI)([3]) الشمول المالى بأنه "*حالة تمكن جميع أفراد المجتمع من الوصول للخدمات المالية بمافيهم محدودى الدخل وذلك بجودة معقولة وأسعارتنافسية*" (AFI, 2016) .

---

[2] **مجموعة العشرين G20(Group of Twenty) هي مُنتدى دولي يجمع الحكومات ومُحافظي البنوك المركزية من 20 دولة والاتحاد الأوروبي. تأسست المُنظمة سنة 1999، وذلك بهدف مُناقشة السياسات المُتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وأيضا مُعالجة القضايا التي تتجاوز مسؤوليات أي شخص. وسعت مجموعة العشرين جدول أعمالها مُنذ عام 2008، حيث أصبح يُشارك في قممها رؤساء الحكومات أو رؤساء الدول، فضلاً عن وزراء المالية ووزراء الخارجية ومراكز الفكر.**

[3] **Alliance for Financial Inclusion AFI: هو تحالف لقيادة السياسات تملكه وتقوده البنوك المركزية الأعضاء والمؤسسات التنظيمية المالية بهدف مشترك هو تعزيز الشمول المالي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وشهدت خلال ذلك الوقت إنجازات هائلة من خلال عضويتها في البنوك المركزية والجهات التنظيمية المالية من 81 دولة ناشئة ونامية لتعزيز أجندة الشمول المالى.**

نخلص مما سبق إلى أهمية نشر مفهوم الشمول المالى، والذى يعزز من مستوى الرفاهية للمجتمع، من خلال تحسين الخدمات المالية وتوسيع نطاق الشركاء الماليين الأمر الذى يزيد من تطوير القطاع المالى بالدولة وتعزيز الاستثمار. كما يسهم فى دمج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى للاقتصاد وإغلاق أحد وسائل تسرب الدخل.

كما تذكر العديد من الدراسات (محروس،2020؛ عا شور، 2023؛ صالح ،2023؛ Zins & Weill, 2016; Amidzic, et al., 2017; David, et al., 2018; Sanderson, et al., 2018; Sindani, et al., 2019) أهمية تطبيق الشمول المالى، من حيث أنه يساعد على توفير الاستقرار المالى للمنظمات من خلال تقليل القيود الإئتمانية على القروض، كما أنه شرط ضرورى لإستدامة النمو العادل وتقليل تكلفة المعاملات، وتحقيق النجاح لمدخرات الفقراء وتوجيهها فى الاستثمار، وفرصة للبنوك لتقليل اعتمادهم على الودائع الكبيرة ممايحسن من إدارة مخاطر السيولة، وتوسيع الاستهلاك فى السلع المعمرة ومواجهة الظروف الطارئة من بطالة أو مرض، وتوسيع تقديم الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول وغيره من وسائل التكنولوجية المالية، وبالنسبة للدولة يقلل من فرص الفساد المالى والتسربات غير الشرعية ، ودمج نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمى داخل الاقتصاد القومى، وتوفير تمويل أفضل للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم، وتوسيع وتوفير نطاق الخدمات جغرافيا، ومساعدة رجال الأعمال على سداد التزاماتهم بسهولة وسرعة، وتحسين جودة وتخفيض تكلفة الخدمات المالية.

لذلك يحقق الشمول المالى العديد من الأهداف على مستويين؛المستوى الأول الجزئى(الأفراد) ، والمستوى الثانى الكلى (الحكومات). حيث تذكر العديد من الدراسات (شبانة،2023؛ خيال، ومنصور،2023؛ عاشور،2023؛ Kumar, 2013; Allen, 2016; Alexandre, et al., 2016; Attia &Benson, 2018) أهداف الشمول المالى على **المستوى الجزئى** هى؛ توفير الخدمات المالية للأفراد دون تمييز، وتوسيع إنتشار النظام الرسمى المصرفى لخدمة الأفراد، وزيادة الثقة فى النظام المالى.

أما أهداف الشمول المالى على **المستوى الكلى** فهى؛ الحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وتوفير الرضاء للمجتمعات، وتعبئة المدخرات الوطنية، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة للطبقات المتوسطة والفقيرة، وتقليل نسب البطالة، ودعم برامج الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الاستفادة من أساليب التكنولوجيا المالية بما يدعم القطاع المصرفى ويوسع نطاقه، وتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين المنافسة بين مؤسسات القطاع المالى.

ورغم ماللشمول المالى من أهمية ومايحققه من أهداف إلاأنه يقابل العديد من **العوائق والتحديات** التى قد تعوق إنتشاره وتعميم فوائده، حيث تذكر العديد من الدراسات (شحاتة، 2019؛ محروس،2020؛ السيد، وأخرون، Matul, et al., 2013; Katoroogo, 2016; 2022) بعض التحديات والعوائق مثل:

- **معوقات اقتصادية:** إنخفاض مستوى دخل الفرد، وارتفاع معدلات التضخم والفقر، ووجود اقتصاد غير رسمى، وارتفاع رسوم الخدمات المالية فى البنوك، ووجود معاملات صغيرة ذات تكلفة مرتفعة، وانخفاض الطلب على الخدمات المالية، ووجود فجوة بين القطاعات المستبعدة ماليا والقطاع المالى الرسمى، ورفض القروض الصغيرة.
- **معوقات اجتماعية:** ارتفاع معدلات البطالة، وعدم ملاءمة العديد من الخدمات لسكان الريف، والنوع الاجتماعى حيث تستخدم المرأة الخدمات المالية أقل من الرجال.
- **معوقات جغرافية:** تتمثل فى المناطق البعيدة عن فروع البنوك.
- **معوقات ثقافية:** ارتفاع نسبة الأمية وضعف مستوى التعليم والثقافة المالية.
- **معوقات إجرائية:** تعقد إجراءات وشروط فتح الحسابات بالبنوك، ووجود حد أدنى للرصيد المطلوب، وطول فترات الانتظار بالبنوك.
- **معوقات البنية التحتية:** لوجود العديد من المناطق البعيدة التى يصعب على البنوك فتح فروع فيها، مع عدم وجود شبكات اتصال جيدة فى المناطق البعيدة .

- **معوقات التكلفة:** ضخامة التكاليف التى تتحملها البنوك لتوفير منصات تكنولوجية وشراء المعدات والأجهزة والتدريب عليها.
- **معوقات تشريعية:** عدم وجود قواعد وقوانين ملزمة للإفصاح عن الشمول المالى.

كما يواجه الشمول المالى العديد من **المخاطر**ومنها؛ (السيد، وأخرون، 2022؛ صالح، 2023؛ Zachosova, et al.,2018)

- **مخاطر تشغيل:** الناتجة عن مخاطر استخدام المعاملات الالكترونية، ومشاكل قواعد البيانات، وعدم توافر صيانة كافية للأنظمة، وحدوث التهديدات والإختراقات الأمنية، وسوء استخدام الأنظمة، وإمكانية حدوث غش الكترونى.
- **مخاطر إئتمان:** الناتجة عن التعامل مع عملاء غير موثوق فيهم ذوى مراكز مالية ضعيفة.
- **مخاطر قانونية:** الناتجة عن التزوير والاحتيال وغسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية، وإنتهاك السرية والأمن والخصوصية، وفتح حسابات واستخدامها لإجراء معاملات مشبوهة.
- **مخاطر المنافسة:** الناتجة عن التنافس السعرى للخدمات والذى قد يضر بالمؤسسات المالية، وعدم جودة الخدمات المقدمة للعملاء، والسماح للشركات غير المصرفية بالتعامل على الخدمات المالية، والتى قد تؤدى لمزيد من المخاطر والمنافسة السعرية.

وبغض النظر عن المخاطر التى يواجهها الشمول المالى، فإنه يجب أن يتناول أبعاد أساسية محددة، إختلفت ما بين الدراسات الأكاديمية والهيئات الدولية، حيث تذكر بعض الدراسات (شحاتة، 2019؛ إبراهيم، 2019؛ البسيونى، 2019 ;Kumari, 2018) ثلاثة أبعاد أساسية للشمول المالى هى؛ القدرة على **الوصول** (Access) وتقديم الخدمات المالية المصرفية بطريقة رسمية، ومدى **استخدام** (Usage) العملاء لهذه الخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفى، **وجودة** (Quality) تقديم الخدمات المالية للعملاء.

كما يذكر مركز الشمول المالى (CFI)([4]) أن هناك خمسة أبعاد للشمول المالى هى؛ **الوصول** ويعنى القدرة على تقديم الخدمات المالية المصرفية، و**الجودة** وتعنى جودة تقديم الخدمات المالية، و**الكفاءة** وتعنى كفاءة توصيل المعلومات للعملاء ، و**الشمولية** وتعنى الوصول لكل فئات المستفيدين فى المجتمع، و**التنوع** ويعنى توافر سوق تنافسى من مقدمى الخدمات المالية.

كما قدم البنك الدولى The World Bank عام 2011خمسة ركائز أساسية للشمول المالى، وهى:(*www.worldbank .org/Financial inclusion*)

الأولى : السياسة والاستراتيجية الوطنية للشمول والتكنولوجية المالية.

الثانية : توفير المنتجات المالية ومقدمى الخدمات المالية للقطاعات التى لاتحصل عليها.

الثالثة : حماية العميل المالى وبياناته وتسوية المنازعات.

الرابعة : توفير القدرات المالية للعملاء بناء على احتياجاتهم.

الخامسة : توفير التمويل اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم.

تلى ذلك تقديم مجموعة (G20) عام 2016 عدة مبادئ للشمول المالى الرقمى، وهى :

الأول : تطوير البنية التحتية الرقمية.

الثاني : توافر الخدمات المالية وإتاحتها.

الثالث : إتاحة البيانات الخاصة بالخدمات المالية.

الرابع : تبنى المبادرات الخاصة بالشمول المالى.

الخامس : توافر الصلاحيات القانونية التى تقلل من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

السادس : تطوير الإطار التنظيمى لدعم الابتكارات الرقمية.

---

[4] **يعمل مركز الشمول المالي (CFI) على تعزيز الخدمات المالية الشاملة لمليارات الأشخاص الذين يفتقرون حاليًا إلى الأدوات المالية اللازمة لتحسين حياتهم وازدهارهم. نحن نستفيد من الشراكات لإجراء أبحاث دقيقة واختبار الحلول الواعدة، ومن ثم الدعوة إلى التغيير القائم على الأدلة. تأسست CFI من قبل Accion في عام 2008 لتكون بمثابة مركز أبحاث مستقل في مجال التمويل الشامل.** ***https://www.centerforfinancialinclusion.org***

السابع : دعم ثقافة الشمول المالى الرقمية والمالية .

الثامن : دعم وسائل حماية مستخدمى الخدمات المالية (صالح ، 2023).

وبشأن الموقف الدولى والمنظمات الدولية والعربية بشأن الشمول المالى، قامت مجموعة دول العشرين (G20) عام 2010 بتكوين رابطة الشمول المالى العالمية (GPFI)[5] للعمل على تطبيق الشمول المالى فى الدول الأعضاء (محروس، 2020).

وتذكر وثيقة مقررات لجنة بازل(3) (Basel III) عام 2016 (International Regulatory Framework for Banks) مبادئ الرقابة المصرفية الخاصة بالشمول المالى فى المؤسسات المصرفية والتى أكدت على ضرورة تبنى القطاع المصرفى للشمول المالى من خلال نشر مفاهيم الرقابة المصرفية، ودعم التعاون بين السلطات الرقابية والبنوك وأسواق المال وهيئات التأمين.(*bis.org/bcbs/basel 3.htm*)

كما أنشأ البنك الدولى عام 2018 قاعدة بيانات للشمول المالى تغطى حوالى 150 دولة و 800 مؤشر لقياس الشمول المالى بها (World Bank,2018).

وعلى المستوى الإقليمى، بدأ الإعتراف بضرورة وجود استقرار مالى وتنمية مستدامة وهو ما لن يتحقق إلا بوجود الشمول المالى، إلا أن مستوى التطبيق مازال عند حده الأدنى (Alex Bank,2017). وعلى المستوى العربى ما زال الإهتمام منخفض جدا (محروس، 2020).

وفى **مصر**، تعانى مصر من ظاهرة الإستبعاد المالى لعدة أسباب منها؛ وجود قطاع مالى غير رسمى كبير، وزيادة مستويات البطالة والفقر، وانتشار المعاملات النقدية على النشاط الاقتصادى، ووجود قصور جوهرى فى النظم المالية والتشريعية، وقصور فى البيانات المتاحة الموثقة عن العملاء في البنوك، وعدم وجود ثقة كبيرة فى التقارير المالية المنشورة المعتمدة من مراقبى الحسابات فى مصر.

6-Global Partnership for Financial Inclusion. [5]

ورغم ذلك بدأت الدولة فى بذل جهود عالية لتطبيق الشمول المالى من خلال بدء التحول الرقمى فى الحكومة وخدماتها المقامة للمواطنين، كما تدخل البنك المركزى فى تحديد دور القطاع المصرفى لتحقيق الشمول المالى والذى ترتب عليه تحول مؤشر الشمول المالى فى مصر من 12% حجم تعامل المصريون مع البنوك عام 2014 إلى 33 % عام 2017.

كما قامت الدولة بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات والذى أنشئ وفق القانون رقم 194 لسنة 2020 بهدف تخفيض استخدام الأوراق النقدية ودعم استخدام الوسائل الالكترونية لدعم الشمول المالى(محروس، 2020).

ولقد تحول تصنيف مصر من الدول ذات معدلات الشمول المالى المنخفضة حتى عام 2014، إلى الدول ذات معدلات الشمول المالى المتوسطة عام 2017 (عاشور، 2023).

ولقد نجحت مصر فى استضافة المؤتمر الدولى للشمول المالى فى 2017 بمشاركة 119 مؤسسة مالية دولية من 94 دولة . كما قام البنك المركزى والقطاع المصرفى بالعديد من الجهود من أجل نشروعى الشمول المالى فى مصر، حيث قام بما يلى: (محروس،2020؛ الحداد، 2022؛ Abd el Hafiez,2020;)

- تأسيس وحدة الشمول المالى لدعم السياسات المالية فى مصر.
- تشكيل لجنة البيانات الداخلية بالبنك عام 2014 لوضع مؤشرات مبدئية لقياس الشمول المالى فى مصر.
- مبادرة زيادة القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم لتصل نسب القروض لها إلى 20 ٪ من محافظ قروض البنوك فى عام 2016 .
- مبادرة التمويل العقارى والتى زادت مخصصاتها فى أكتوبر 2017 إلى 20 مليار جنيه.
- إصدار قواعد خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول فى 2016.
- تكليف المعهد المصرفى بمشاركة وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى بإعداد البرنامج الوطنى للتعليم المالى.
- إدخال إدارة جديدة فى البنوك هى إدارة الشمول المالى.

- اعتماد المواصفات الخاصة بالدفع الالكترونى لدى محلات التجار باستخدام رمز QR Code للاستجابة السريعة فى 2018 .
- اعتماد الإجراءات الخاصة بالعناية اللازمة بعملاء خدمات الشمول المالى فى 2018.
- بناء قاعدة بيانات الشمول المالي بإستخدام الرقم القومى للأفراد من عملاء البنوك والبريد المصرى عام 2018 .
- تبنى إصدار قانون الدفع الالكترونى فى 2019 .
- تشكيل لجنة البيانات الخارجية بالبنك عام 2019 للتنسيق مع الأطراف الخارجية بالدولة لتوحيد المفاهيم والتعريفات والاتفاق على مؤشر الشمول المالى.

ولقد حصل البنك المركزى المصرى على الجائزة العالمية للشمول المالى للشباب لعام 2023 لنشاطه على مستوى الشباب من سن 16 إلى 35 عام وذلك من تحالف (AFI) العالمى.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الحكومة المصرية والبنك المركزى والقطاع المصرفى لدعم ونشر الشمول المالى إلا أنه مازالت هناك الكثير من التحديات أمام القطاع المصرفى التى تعوقه عن تحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالى مثل:

- انخفاض عدد ماكينات الصرف الآلى فى قرى مصر.
- كثرة إجراءات ومستندات فتح الحسابات.
- كثرة إجراءات الحصول على قرض شخصى.
- كثرة المشاكل الفنية المرتبطة بالخدمات الالكترونية.
- انخفاض مستوى التأهيل والتدريب اللازم للمتعاملين مع عملاء الخدمات الالكترونية.
- انخفاض مستوى الوعى المالى لدى المواطنين.
- تزايد كمية التداول النقدى خارج القطاع المصرفى.
- ضخامة حجم التعامل غير الرسمى (اقتصاد غير رسمى).
- وجود قصور فى القطاع المصرفى فى تقديم خدمات مالية متنوعة ترضى رغبات الجمهور.
- انخفاض عدد فروع البنوك فى قرى مصر.

- قصور فى برامج التسويق للبنوك فى صعيد مصر.
- خوف المواطنين من خضوعهم للرقابة ورصد أموالهم خوفا من الضرائب.(الحداد، 2022 ؛ خيال، ومنصور، 2023)

وبشأن **مؤشرات الافصاح** عن الشمول المالى، وفق تقرير البنك المركزى فى يونيه 2023 وصلت نسبة الأفراد البالغين المشمولين ماليا حوالى 67٪، وقد أشار التقرير لعناصر الإفصاح عن الشمول المالى وهى :

- عدد البالغين الذين لديهم حسابات رسمية 44.6 مليون مواطن من إجمالى66.6 مليون مواطن.
- وجود بطاقات مسبقة الدفع وصلت 30.3 مليون بطاقة.
- تقديم خدمات وعمليات مصرفية عبر الهاتف المحمول وصلت 34.4 مليون محفظة.
- عدد فروع البنوك (تزايدت).
- عدد ماكينات الصراف الآلى (تزايدت).
- وجود أجهزة نقاط البيع (تزايدت).
- عدد مقدمى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (تزايدت) (تقريرالبنك المركزى المصرى، 2023)

كما إقترح البنك الدولى عام 2011 مؤشرات للإفصاح عن الشمول المالى تتضمن خمسة مجموعات: (Global Findex) (المهدى،2023)

المجموعة الأولى : استخدام الخدمات المالية وتتضمن:

- عدد نقاط الوصول وتشمل (عدد فروع البنك وعدد ما كينات الصراف الآلى).
- عدد الأفراد الذين لهم حق الوصول وتشمل(عدد الحسابات البنكية، وعدد البالغين المستخدمين للخدمات المالية عبر الإنترنت) .

المجموعة الثانية : الإدخار ويتضمن :

- إجمالى ودائع الأفراد.
- إجمالى ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المجموعة الثالثة : الاقتراض ويتضمن :

- إجمالى قيمة القروض.
- إجمالى التمويل العقارى.
- إجمالى قروض الشركات متوسطة وصغيرة الحجم.
- إجمالى تمويل الحرف اليدوية.

المجموعة الرابعة : المدفوعات وتتضمن :

- وجود بطاقات خصم مباشر.
- وجود بطاقات ائتمان.

المجموعة الخامسة : التأمين ويتضمن :

- عدد حاملى وثائق التأمين.
- عدد الذين يحملون وثائق تأمين فى المهن الحرفية (زراعة / صيد).

ونتيجة زيادة الوعى بخدمات الشمول المالى، فقد زاد الطلب من كافة الأطراف المستفيدة للحصول على معلومات عن الخدمات المالية للشمول المالى المقدمة من القطاع المصرفى ضمن التقارير المالية لها. إلا أن الإفصاح فى التقارير المالية للبنوك يحكمه العديد من قواعد الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والمصرية وتعليمات البنك المركزى وقواعد اللجنة الدولية للتقارير المتكاملة. حيث يذكر معيار المحاسبة الدولى رقم (1)– (IFRS, No. 1) – أنه يجب توفير افصاحات إضافية بخلاف البيانات المالية عندما لاتكون متطلبات الإفصاح كافية من خلال المعايير الدولية.

كما يذكر معيار المحاسبة المصرى رقم (1) أنه يجب توفير بيانات إضافية فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتوفير فهم لهذه القوائم المالية، ويضيف المعيار رقم (47) ضرورة وجود إفصاح تفصيلى كميا ونوعيا عن المخاطر التى تواجه البنوك وخاصة المخاطر المالية وذلك فى التقارير المالية.

وبشأن تعليمات البنك المركزى فقد ألزم البنوك بالإفصاح عن استراتيجية الشمول المالى فى تقاريرها المالية ضمن تقارير الاستدامة أو مواقع البنوك على شبكة الانترنت، إلا أن هذا الإفصاح لايتم فى التقارير المالية المنشورة حتى الأن.

وبشأن قواعد اللجنة الدولية للتقارير المتكاملة، فإنها تقضى بضرورة توفير المعلومات المالية وغير المالية للمستفيدين مع ربط هذه المعلومات بالأداء الإجتماعى والحوكمى والبيئى فى الأجل الطويل، وأن يكون الإفصاح بشكل متوازن وواضح ومفهوم ويحقق القابلية للمقارنة (شبانة، 2023).

يخلص الباحث من ذلك إلى أن تعليمات الإفصاح عن الشمول المالى هى تعليمات اختيارية غير ملزمة، وبالتالى لايوجد إطار موحد للإفصاح فى البنوك متفق عليه حتى الآن. لذلك ومن استعراض الدراسات السابقة والجهود الدولية والمحلية، وجهود البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن يقترح الباحث استخدام مؤشر افصاح عن الشمول المالى تمهيدا لإستخدامه على المستوى التطبيقى للتعرف على مستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى، وذلك على النحو التالى:

(المصدر: البنك الدولى، 2011؛ البنك المركزى المصرى،2020؛معيار المحاسبة المصرى رقم(1)،قواعد القيد والشطب،2024؛ شباتة، 2023؛ Abd el Hafiez,2020;Maity & Sahu, 2023; Telukdarie, (2023; Basel III; IFRS, No. 1

يخلص الباحث إلى وجود مجموعة من السمات المشتركة لمفهوم الشمول المالى رغم عدم توحيد المفهوم بين الدول المختلفة لإختلاف بيئات التطبيق، إلاأنه من المهم نشر مفهوم الشمول المالى لأنه يعزز من مستوى رفاهية المجتمعات ويساعد على توفير الإستقرار المالى ويحقق استدامة النمو الاقتصادى ويقلل من فرص الفساد المالى، ودمج جزء كبير من الاقتصاد غير الرسمى داخل الاقتصاد الرسمى للدول. إلا أنه تطبيق مفهوم الشمول المالى يقابل العديد من التحديات التى تعوق انتشاره وتعميم فوائده. وفى مصر تقوم الدولة من خلال جهود البنك المركزى والقطاع المصرفى بالعديد من الجهود من أجل نشر وعى الشمول المالى، ولقد أحرزت مصر تقدما ملموسا فى نشر مفهوم الشمول المالى حيث تحولت فى السنوات الأخيرة من

مجموعة الدول ذات معدلات الشمول المالى المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات معدلات الشمول المالى المتوسطة.

2/7 – جودة التقارير المالية للبنوك؛ المفهوم والمحددات والمقاييس:

تعد التقاريرالمالية[6] بماتتضمنه من معلومات مالية الوسيلة الأساسية للإفصاح للأطراف المستفيدة، والتى تهدف إلى توصيل معلومات ذات مستوى جودة مرتفع لكى تفيد متخذى القرارات من أصحاب المصالح، ولأن المعلومات المالية المحاسبية لها دور هام فى اتخاذ هذه القرارات، فقد اهتمت الهيئات المهنية بإصدار معايير مهنية تؤكد على تحقيق درجة جودة معينة فى هذه المعلومات، حيث أصدر مجلس IASB (مجلس معايير المحاسبة المالية) الإطار المفاهيمى عام 2010 لإعداد التقارير المالية (على، والصيرفى، 2015 Azim & Helaluddin,2015;).

ويعتمد أطراف متعددة على هذه التقارير المالية مثل؛ المستثمرين، والمقرضين، والعاملين، ومجلس الإدارة، والعملاء، والجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدنى بصفة عامة، والجهات الإشرافية والرقابية والضرائب وغيرها، والتقاريرالمالية هى أساس توفير والإفصاح عن المعلومات لهذه الأطراف المتعددة، كما أنها المحور الرئيسى لتنشيط الأسواق المالية (خليفة،2018 ;Suharsono, 2020)

إن المعلومات الجيدة هى الأكثر نفعاً للمستخدمين فى مجال اتخاذ القرارات، وهى تلك المعلومات التى يتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتى ينتج عنها إتخاذ قرار سليم. ونظراً لأهمية التقارير المالية لخدمة أصحاب المصالح، فقد دعا ذلك للإهتمام بتحسين مستوى جودتها من خلال تحسين مستوى الإفصاح بها. والجودة هى مفهوم يهدف

[6] **التقارير المالية : تتضمن القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها وكذلك تقرير مجلس الإدارة وتقارير الإدارات التنفيذية وتقرير الحوكمة وإدارة المخاطر والجداول والملاحق الإضافية (على، والصيرفى، 2015). ويركز البحث على جودة التقرير عن القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة ولم يتعرض لجودة التقارير الأخرى فى البنوك.**

لتحقيق التميز فى التقارير المالية، هذه التقارير هى المنتج النهائى للبنوك والوحدات الإقتصادية بصفة عامة(Beest, et al., 2009).

وتوجد جودة الإفصاح فى التقارير المالية إذا توافر فى المعلومات المالية المفصح عنها خصائص المصداقية ، والملاءمة، وتحقيق المنافع للمستخدمين، مع خلوها من التحريفات الجوهرية والإلتزام بإعداد هذه التقارير وفق المعايير المهنية السليمة (محمود، 2010؛على، والصيرفى، 2015).

ويرى على، والصيرفى (2015) أن جودة التقارير المالية تتحقق عندما يتم إعدادها وفق إطار إعداد التقارير المالية، وأن تصل المعلومات فى الوقت المناسب بمستوى تجميع مناسب بدون وجود تحريفات جوهرية مما يجعلها تقارير صادقة تعبر عن المركز المالى الصحيح للوحدة الإقتصادية.

كما يذكر مليجى (2019) أن التقارير التى تعد وفق المعايير المحاسبية والقوانين، وتم اعدادها وفق التحفظ المحاسبى، وتخفض من درجة عدم التماثل فى المعلومات، تعد تقارير مرتفعة الجودة.

ويرى مسعود (2020) أن جودة التقارير المالية تتمثل فى جودة الأرباح، من حيث تعبيرها عن الأرباح الحقيقية الخالية من التحريفات الجوهرية.

ونظرا لأهمية جودة التقارير المالية، فقد ذكرت بعض الدراسات (Hope,et al., 2013; Ferrero, 2014; Lin, et al., 2015) أن لجودة التقارير المالية العديد من الأثار الإيجابية منها، زيادة جودة الاستثمار، وزيادة درجة تماثل المعلومات بين الشركة وملاكها وبالتالى زيادة الرقابة على أداء إدارة الشركة، مع زيادة فرصة الحصول على الأموال اللازمة لزيادة استثمارات الشركات، وزيادة مستوى أداء الشركات، وزيادة ثقة أصحاب المصالح فيها.

وبشأن محددات جودة التقارير المالية، فقد تناولت الدراسات العديد من المحددات الخاصة بجودة التقارير المالية ، حيث تذكر بعض الدراسات (Murcia, 2010; Uyar, et al., 2013; Zare, et al., 2013) **درجة الرفع المالى** كأحد خصائص الشركات، حيث

وجدت علاقة إيجابية بينها وبين جودة التقارير المالية، حيث أن الشركات التى ترتفع ديونها تضطر للإفصاح عن المزيد من المعلومات لإرضاء الدائنين. بينما اختلفت دراسات أخرى (Connors & Gao, 2011; Fathi,2013; Monday & Nancy, 2016) بشأن هذه النتيجة ووجدت أن هناك علاقة سلبية بين درجة الرفع المالى وجودة التقارير المالية، حيث وجدت إفصاح أقل فى التقارير التي بها درجة رفع مالى مرتفع.

كما وجدت بعض الدراسات (Haji & GhaZali, 2013; Agyei-MenSah, 2013; Monday & Nancy, 2016) وجود علاقة إيجابية بين **حجم الشركة** وجودة التقارير المالية، حيث تبين أن الشركات كبيرة الحجم لديها ميل أكبر لزيادة مستوى الإفصاح المالى لأنها تخضع لمراجعة خارجية أقوى، وعلى العكس من ذلك وجدت بعض الدراسات (Abdul Majid& Ismail, 2008; Takhtaei & Mousavi,2012) علاقة سلبية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح المالى وبالتالى جودة التقارير المالية، لأن الشركات صغيرة الحجم ترغب فى مزيد من الإفصاح للحصول على مزايا تنافسية أعلى، وبالتالى يعد حجم الشركة محدد لجودة التقارير المالية.

كما أظهرت **ربحية الشركة** أدلة متضاربة أيضا على علاقتها بجودة التقاريرالمالية، فقد وجدت الدراسات (Uyar, et al., 2013; Takhtaei, et al.,2014; Al-Asiry, 2017) علاقة إيجابية بين الربحية وجودة التقارير المالية، لأن الشركات ذات الربحية المرتفعة والأداء الأفضل لديها فرص نمو أعلى، وتفصح عن معلومات أكثر فى تقاريرها المالية، لإظهار مدى الموثوقية فى أرباحها والأهداف التى تسعى لتحقيقها، كما قد يفسر ذلك لسلوك المديرين الذين يحاولون إثبات قدراتهم الإدارية على تعظيم قيمة الشركة للمساهمين. إلا أن بعض الدراسات (Camfferman & Cooke, 2002; Vandemele, et al.,2009) وجدت علاقة سلبية بين الربحية وجودة التقارير المالية لأن التكاليف التنافسية للإفصاح تزداد عندما تكون ربحية الشركة مرتفعة، وبالتالى لاترغب الشركات فى الإفصاح عن مزاياها التنافسية أمام المنافسين، وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية.

كما وجدت علاقة بين **استقلالية مجلس الإدارة** كأحد آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية، حيث تذكر بعض الدراسات (Htay, et al., 2013; Soheilyfar, et al., 2014; Monday & Nancy, 2016) وجود علاقة إيجابية بينهما، وقد يفسر ذلك إلى أن متابعة مجالس الإدارة من قبل مديرين مستقلين سوف يساعد على أن يصبحوا أكثر تفاعلا مع المستثمرين وأكثر إفصاحاً فى التقارير المالية. بينما وجدت الدراسات (Haji& Ghazali,2013; Chakroum& Hussainey, 2014) علاقة سلبية بينهم.

ووجدت بعض الدراسات (Ben– Ali, 2008; Htay et al.,2013) علاقة بين **هيكل الملكية** وجودة التقارير المالية، حيث وجدت علاقة سلبية بين تركيز الملكية المرتفع فى الشركات وبين جودة التقارير المالية، لأن المساهمين المسيطرين لديهم دافع أقل لتقديم تقارير مالية ذات جودة مرتفعة. كما وجدت دراسات أخرى (Haniffa & Cooke, 2002; Soheilyfar, et al.,2014) علاقة ايجابية بينهما لرغبة المساهمين المسيطرين على مراقبة الأنشطة الإدارية من خلال زيادة الإفصاح فى التقارير المالية.

كما وجدت علاقة إيجابية بين **حجم مجلس الإدارة** وجودة التقارير المالية، حيث وجدت بعض الدراسات (Asegdew, 2016; Akeju & Ballatunde, 2017; Mahboub,2017; Uwuigbe, et al.,2017) أنه يمكن تحقيق جودة تقارير مالية أعلى مع زيادة حجم مجلس الإدارة لأن هذا يؤدى إلى وجود عدد كاف من الكفاءات والخبرات فى المجلس والذى قد يوفر رقابة مرتفعة على الأداء، وبالتالى جودة أعلى فى إعداد التقارير المالية. بينما وجدت الدراسات (Byard, et al., 2006; Ostadhashemi, et al., 2017) علاقة سلبية بينها، ذلك لأنه كلما كان المجلس أصغر كلما كان التواصل والتنسيق أفضل مما يؤدى بدوره إلى تحسين جودة الإفصاح في التقارير المالية.

كما وجدت دراسات أخرى (De Zort & Salterio, 2001; De Fond, et al., 2005) علاقة إيجابية بين وجود **خبراء ماليين فى لجنة المراجعة** وجودة التقارير المالية،

حيث يعملون على زيادة التحليل النقدى للسياسات المحاسبية والمعلومات المالية، وتحديد المشاكل المحتملة وحلها، مما يزيد من مستوى الإفصاح فى التقارير المالية.

كما وجدت العديد من الدراسات (Callao,et al.,2007; Ballas, et al., 2010; Iatridis, 2010; Gulati & Kumarthe, 2016; XU & Ji, 2016) أن **تبنى المعايير الدولية** لإعداد التقارير المالية يحسن من جودة التقارير المالية، ذلك لأن المعايير الدولية توفر إفصاح أكثردقة واكتمالا وفى الوقت المناسب، كما أنها مصدر موثوق به للمعلومات المالية للمستثمرين مما أدى إلى تحسين جودة المعلومات المالية المفصح عنها وجودة التقارير المالية والذى أدى إلى تخفيض تكلفة تحليل المعلومات بالنسبة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم، وبالتالى تخفيض تكلفة رأس المال. بينما توصلت دراسات أخرى (أبوالخير، 2007 ؛ Mary, et al., 2008) إلى أن تبنى المعايير الدولية قد لايحسن من جودة التقارير المالية، فقد تكون المعايير الوطنية أعلى جودة منها.

كما تذكر الدراسات (Penman & Zhang, 2002; Kim & Kross, 2005; Wang, 2006; Francis& Martin, 2010; Chen, et al., 2014) أن تطبيق الشركات لسياسة **التحفظ المحاسبى** لتجنب المبالغة فى الأصول والإيرادات أو تخفيض الإلتزامات والمصروفات يوفر معلومات موثوق فيها وبالتالى يحسن من جودة التقارير المالية.

كما تذكرالعديد من الدراسات (Li, 2009; Ye, et al., 2012; Hoxha, 2013; Kim, et al., 2016; Huang, et al., 2017) أن وجود **هيكل سوقى** يتميز بالمنافسة القوية يؤثر إيجابا على جودة التقارير المالية ، ذلك أن المنافسة هى قوة سوقية تجبر المديرين على أداء أفضل مما ينعكس إيجابا على جودة التقارير المالية.

كما وجدت الدراسات (Beattie & Smith,2010;Hummel & Schick, 2016) أن هناك علاقة سلبية بين مستوى مساهمة **رأس المال الفكرى** (البشرى) فى خلق القيمة للشركة ومستوى الإفصاح فى التقارير المالية، لأن الشركات تفضل عدم الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات للحفاظ على ميزة تنافسية.

كما تذكر بعض الدراسات (الرشيدى،2012؛ على، والصيرفى، 2015) أن وجود **بيئة قانونية** قوية تطبق القانون العام لها علاقة إيجابية أعلى على جودة التقارير المالية من تلك التى تطبق القانون الخاص .

وفيما يتعلق بالنظام الإقتصادى السائد فى الدولة، تذكر الدراسات (قطب،2005؛ الرشيدى،2012؛ على،والصيرفى،2015) أن وجود **النظام الرأسمالى** يؤدى لتحسين جودة التقارير المالية أكثر من الدول التى يسودها النظام الاشتراكى،بسبب اختلاف احتياجات المستفيدين من التقارير المالية.

وفى نفس السياق، ومع النظر لبيئة القطاع المصرفى، تضاف بعض المحددات الخاصة بهذه البيئة والتى تتناسب مع طبيعة نشاطها. فقد ذكرت الدراسات (ياسين، 2019؛ الليثى،2020 ؛ مرسى،2022) أن تطبيق **قواعد لجنة بازل (3)** يؤدى إلى مستوى إفصاح عالى عند إعداد التقارير المالية ويزيد من جودة رأس المال المصرفى، ويوفر مستوى تفصيلى أعلى من المعلومات مما يعزز من جودة التقارير المالية.

كما تذكر الدراسات (قروانى،2015؛ خليفة، 2018) أن تطبيق **قواعد الحوكمة** فى البنوك يزيد من جودة التقارير المالية، لأن هذه القواعد تركز على الإفصاح عن مستوى المخاطر المصرفية، مما يزيد ثقة المتعاملين فى إفصاح البنوك.

نخلص مما سبق إلى وجود العديد من محددات جودة التقارير المالية والتى تؤثر على مستوى هذه الجودة إيجابا أو سلبا على حسب بيئة الدراسة التى تم التطبيق فيها وتشتمل على؛ خصائص الشركة مثل:(درجة الرفع المالى، وحجم الشركة، وربحية الشركة، واستقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، ولجنة المراجعة)، ومدى تبنى معايير المحاسبة الدولية، وتطبيق سياسية التحفظ المحاسبى، والهيكل السوقى، ورأس المال الفكرى، والنظام الإقتصادى السائد، والبيئة القانونية. وتضاف محددات تطبيق قواعد لجنة بازل، وقواعد الحوكمة فى بيئة المصارف.

ويرى الباحث أن لجودة التقارير المالية أهمية بالغة، لما لها من تأثير على قرارات المستفيدين من أصحاب المصالح، ولذلك زاد الاهتمام بكيفية قياس جودة التقارير المالية.

وبشأن **أساليب القياس لجودة التقارير المالية**؛ فإن تحقيق الجودة فى التقارير المالية يتوقف على بعض العوامل السلوكية لمنتجى المعلومات والمستفيدين منها، إلا أن هناك العديد من المقاييس ولايوجد مقياس واحد لقياس الجودة فى التقارير المالية، لأن الدراسات استخدمت العديد من أساليب القياس حسب الهدف من الدراسة. ومع ذلك هناك مقياسان الأكثر شيوعا فى هذه الدراسات هما؛ مستوى إدارة الأرباح، ودرجة التحفظ المحاسبى.

فقد أشارت دراسة على، والصيرفى (2015) لوجود مجموعة دراسات تناولت قياس الجودة بدلالة جودة الأرباح على أساس وجود علاقة عكسية بينها وبين إدارة الارباح، وطردية مع جودة التقارير المالية، حيث تشير **إدارة الأرباح** إلى تأثيرها السلبى على منفعة المعلومات لمستخدمى التقارير المالية. وبالتالى تؤدى إدارة الأرباح إلى التلاعب فى استخدام السياسات المحاسبية بغرض تحسين نتائج الشركة وزيادة المكافآت الإدارية، وبالتالى يعتبر مقياس إدارة الأرباح مقياس عكسى لجودة التقارير المالية. على سبيل المثال؛ (Barth, et al., 2008; Dechow, et al., 2010; Rahman & Yammeesri, 2010; Goel, 2012)

بينما إتجهت مجموعة أخرى من الدراسات (Tilli, 2007; Kazemi, et al., 2011; Karami & Farzad, 2013; Hu& Zhang,2014) إلى قياس الجودة بدلالة مستوى **التحفظ المحاسبى**، حيث يؤدى تطبيق التحفظ المحاسبى إلى تخفيض مستوى عدم التماثل فى المعلومات بين الأطراف المختلفة، لأنه يقلل من مقدرة الإدارة على التلاعب في البيانات المالية. وتوصلت الدراسات إلى وجود علاقة بين تطبيق التحفظ المحاسبى ودرجة جودة التقاريرالمالية. وبالتالى يعتبر مقياس مناسب لجودة التقارير المالية.

يخلص الباحث مماسبق إلى أن التقارير المالية هى الأساس للإفصاح للأطراف المستفيدة عن المعلومات ذات الجودة المرتفعة لمساعدتهم على إتخاذ القرارات المناسبة. ولذلك كان الإهتمام بجودة التقارير المالية من قبل الهيئات المهنية. ويشار لجودة الإفصاح فى التقارير

المالية إذا توافرت فيها خصائص المصداقية والملاءمة وتحقيق النفع للمستخدمين والالتزام بالمعايير المهنية مع خلوها من التحريفات الجوهرية، والتى تحقق العديد من الآثار الإيجابية على مستوى الشركة ككل. ولقد وجدت العديد من المحددات التى تؤثر على مستوى الجودة ايجابا وسلبا، ولذلك زاد الإهتمام بأساليب قياس جودة التقارير المالية والتى تعددت لمجموعة أساليب، أكثرها شيوعا هم مستوى إدارة الأرباح كمقياس عكسى للجودة، ودرجة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

3/7- تحليل العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية واشتقاق فرضى البحث

لقد تعرضت العديد من الدراسات للعلاقة بين الإفصاح عن الشمول المالى وجودة التقارير المالية فى قطاع البنوك، فقد توصلت دراسة هشام (2014) إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية فى السودان، بما فيها الإفصاح عن المخاطر المصرفية وأدوات الشمول المالى، أدى إلى زيادة أداء المصارف السودانية وتحسن جودة تقاريرها المالية.

وتذكر دراسة الغربى (2015) أن إلزام لجنة بازل للرقابة على البنوك بضرورة توفير إفصاح كاف عن تطبيقات الشمول المالى يزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المصرفية المختلفة ويحسن من جودة التقارير المالية.

وتضيف دراسة الصايغ، وعبدالمجيد (2015) أن جودة التقارير المالية تزيد عندما تتوافر الدقة والموضوعية والمصداقية والنزاهة والإفصاح الكافى عن أدوات الشمول المالى مما يساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات أفضل . حيث أن وجود نظام للإفصاح عن الشمول المالى يعد أداة قوية لحماية حقوق المستثمرين والعملاء، الأمر الذى يحسن من جودة التقارير المالية ويزيد فيها درجة الثقة فى السوق المصرفى.

وأضافت دراسة نوى (2017) أن الإفصاح عن الشمول المالى بإعتباره أحد آليات الحوكمة فى البنوك كان له تأثير إيجابى على جودة التقارير المالية من خلال دعم الشفافية والإفصاح بالبنوك.

كما تناولت دراسة Sudipta, et al.,(2017) تأثير الإفصاح عن أدوات الشمول المالى على الإستقرار فى البنوك التجارية، وتوصلت لوجود علاقة بين الإفصاح عن الشمول المالى وتحسن الإستقرار فى البنوك ودرجة جودة التقارير المالية.

ويتفق البعض (Allen, et al., 2016; Bose, et al., 2017) على عدم وجود شكل واحد للإفصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية للبنوك، والإفصاح مازال اختياريا ويتضمن معلومات مالية ومسئولية إجتماعية، الأمر الذى أدى لتحسين شفافية وجودة التقارير المالية للبنوك.

وتذكر دراسة Salehi, et al.,(2018) أن تحسن جودة التقارير المالية بالبنوك يحدث من خلال التركيز على إتجاهين؛ الأول: تحديد احتياجات الإفصاح للمستخدمين، والثانى: من خلال توفير الحماية اللازمة للمستفيدين من خلال وجود افصاح كافى يتصف بالنزاهة والموضوعية، وكلما زاد مستوى الإفصاح عن أدوات الشمول المالى تحسنت جودة التقارير المالية.

ويرى آخرون (المعصراوى، 2019 ؛ عبد الدايم، 2019؛ إبراهيم، 2019) أن الإفصاح عن أدوات الشمول المالى يعد نوعا من الإفصاح غير المالى والذى يؤثر على تحسين أداء القطاع المصرفى، فهو يوفر معلومات عن الخدمات المالية التى يوفرها القطاع المصرفى، والذى يعزز من جودة ومصداقية التقارير المالية، مما ينتج عنه زيادة ثقة المستخدمين فى القطاع المصرفى، وتحفيز القطاع المصرفى على زيادة الخدمات المقدمة للشمول المالى مما ينعكس على تحسين جودة الأرباح.

وتضيف دراسة شحاتة (2019) أن الإفصاح عن سياسات الشمول المالى يزيد من دعم تنافسية البنوك، وفتح أسواق جديدة، وبالتالى زيادة الثقة فى التقارير المالية بما تحققه من شفافية، الأمر الذى يحسن من جودة هذه التقارير.

وتوصل عبد الدايم (2019) إلى أن الإفصاح عن خدمات الشمول المالى يؤدى لتطوير هذه المنتجات المالية ويحسن استغلال الموارد، وبالتالى تفيد هذه التقارير فى تقييم أداء البنك وتحسين ثقة المتعاملين فى هذه التقارير المالية.

وخلص البعض (Bose, et al., 2017; Rahmawati, et al., 2020) أن الإفصاح عن سياسات الشمول المالى يؤدى إلى تعزيز التقارير المالية فى توصيل المعلومات المطلوبة من المستخدمين والتى تغطى احتياجاتهم ، والتى تجعل العملاء أكثر ثقة فى الخدمات المقدمة من البنك. كما توفر هذه التقارير المعلومات الضرورية للمحللين الماليين عند التنبؤ بالمخاطر التى يتعرض لها البنك.

وخلصت بعض الدراسات (عقل، وزهرى، 2020؛ شبانة، 2022) إلى أنه أصبح من الضرورى إفصاح البنوك عن سياسات الشمول المالى لأن الإفصاح عن الشمول المالى هو أساس يعتمد عليه كافة المستفيدين من التعامل مع البنوك لدعم قراراتهم الإقتصادية، وعادة ما يتم هذا الإفصاح فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ومواقع البنوك على شبكة الانترنت، والتى أدت إلى تحسن كبير فى جودة التقارير المالية المنشورة.

ويؤكد البعض (إبراهيم، 2023 ;Grown & Hammond,2016) على أن الإفصاح عن الشمول المالى يساهم فى تحسين سمعة البنك، وزيادة ثقة المتعاملين معه، وتخفيض درجة عدم التماثل فى المعلومات، وتحسين الشفافية فى الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية.

كما ذكرت دراسة على (2023) أن التزام البنك بالإفصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية يؤثر إيجابا على جودة وشفافية التقارير المالية.

يخلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة، الأجنبية والعربية، إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالى وجودة التقارير المالية للبنوك، ولذلك يمكن اشتقاق الفرض الرئيسى للبحث (H_1) على النحو التالى:

H_1: يؤثر مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى إيجابيا ومعنويا على جودة تقاريرها المالية.

إن العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية ليست بالعلاقة المطلقة، لكنها تتأثر بالعديد من المتغيرات مثل؛الخصائص التشغيلية للبنوك، وهيكل التمويل، وطبيعة

الملكية، وعمره، وربحية الأسهم، وقيده بالبورصة من عدمه (VO, et al., 2021; Siyanbola & Adebayo, 2021; Maity & Sahu, 2023; Telukdarie, 2023)

ووفقا لما إنتهى إليه الباحث من تحليل الدراسات السابقة (المعصراوى، 2019 ؛ عبد الدايم، 2019؛ إبراهيم، 2019؛ Allen, et al., 2016; Grown & Hammond, 2016; Bose, et al., 2017; Rahmawati, et al., 2020) فقد إتضح أن ربحية السهم تعد من أهم المتغيرات المعدلة التى يتوقع الباحث أن تؤثر على إتجاه وقوة العلاقة مجال الفرض الأول.

وبشأن تأثير اختلاف **ربحية السهم** على العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية، فإن ربحية الأسهم تعد أحد مقاييس أداء البنوك والذى يحسب من ناتج قسمة صافى الدخل على عدد الأسهم العادية، وهو من أفضل المقاييس للأداء المصرفى (البسيونى، 2019).

كما تناولت الدراسات (واصل، 2019؛إبراهيم، والصعيدى، 2019 ,.Siddik, et al) 2018; Yao, et al., 2018; أثر ربحية السهم فى البنوك على العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة التقارير المالية، حيث تذكر دراسة Siddik et al.,(2018) أن محددات الشمول المالى تسهم بشكل كبير فى تحقيق تحسن فى الأداء والاستقرار المالى للبنك، وقد تناول مؤشر الشمول المالى كل من عدد المقترضين سواء شركات متوسطة أو صغيرة الحجم، وعدد القروض غير المنتظمة السداد، ودرجة السيولة، ونسبة الإئتمان الخاص، ومتوسط إجمالى القروض، واتضح أن هذه المحددات والإفصاح عنها كان له تأثير إيجابى على ربحية السهم بالبنوك، وزيادة الإستقرار المالى لها .

كما تناولت دراسة Yao, et al., (2018) فى الصين تحليل العلاقة بين الإبتكارات التكنولوجية للدفع الإلكترونى كأحد أدوات الشمول المالى وأداء البنوك من خلال مقياس ربحية السهم، ولقد تناولت الدراسة أثر استخدام الأدوات التكنولوجية كوسيلة للشمول المالى على تطور الأداء المالى للبنك من خلال معدل ربحية السهم ودرجة الدعم للمزايا التنافسية وتنمية القطاع

المصرفى، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الشمول المالى والأدوات المستخدمة فى تنفيذه كان لها أثر إيجابى على ربحية السهم، وخلق قيمة مرتفعة لدى البنوك.

كما تناولت دراسة إبراهيم، والصعيدى (2019) أثر تطبيق والإفصاح عن مقررات بازل (3)على قيمة السهم للبنك لتعزيز الإستقرار المالى باستخدام مؤشرات الربحية، وإدارة المخاطر، والسيولة، وقيمة رأس المال، وأثرها على قيمة سهم البنك. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطبيق مقرارات بازل (3) على قيمة سهم البنك، وعلاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالى وقيمة البنك.

كما تناولت دراسة واصل (2019) أثر استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات فى تفعيل تطبيق الشمول المالى فى البنوك المصرية ، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام هذه الأدوات يجعلها هامة لمتخذى القرارات وتطوير الأنظمة المالية، والتى تعزز بدورها الشمول المالى والذى يعود بمردود إيجابى على ربحية السهم في البنوك .

ووجدت دراسة البسيونى (2019) عند اختبار الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى أن هناك بعض المؤشرات كان لها علاقة إيجابية مع ربحية السهم وهى؛ عدد حسابات العملاء، عدد حسابات الهاتف المحمول، قيمة القروض للأفراد، إجمالى الودائع، معدل العائد على حقوق الملكية . بينما كان هناك علاقة سلبية لمؤشرات أخرى على ربحية السهم وهى؛ عدد بطاقات الخصم المباشر، عدد فروع البنك، عدد ماكينات الصراف الآلى. وخلصت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات الإفصاح عن الشمول المالى وربحية الأسهم فى البنوك.

لذلك يتوقع الباحث أن يختلف التأثير الإيجابى المعنوى لمستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية بإختلاف ربحية السهم كمتغير معدلModerator Variable ، لذلك يمكن اشتقاق الفرض الثانى (H_2) على النحو التالى :

H_2: يختلف التأثير الإيجابى المعنوى لمستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية بإختلاف ربحية السهم.

4/7- نموذج ومنهجية البحث:

1/4/7- نموذج البحث:

يظهر نموذج البحث الأساسى على النحو التالى:

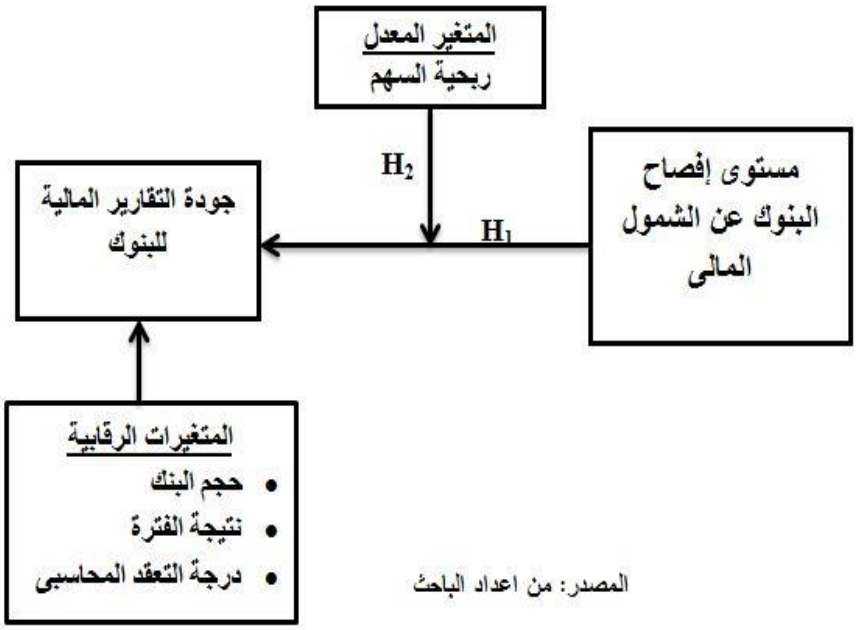

المصدر: من اعداد الباحث

2/4/7- منهجية البحث:

تتناول هذه الجزئية كل من:هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ونتائج إختبارات فروض البحث، وذلك على النحو التالى:

1/2/4/7- هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار فرضى البحث، ومن ثم إيجاد دليل عملى على مدى تأثير مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية. وأثر المتغير

المعدل على العلاقة محل الدراسة وهو ربحية السهم، وذلك قياسا على: (Scharwatt,et al., 2014; Abd el Hafiez, 2020; VO, et al., 2021).

2/2/4/7- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كل البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال قوائمها المالية وإيضاحاتها المتممة عن السنوات من 2018 وحتى 2022، المسجلة على موقع مباشر مصر للبورصة المصرية ومواقع البنوك الإلكترونية، وعددهم 14 بنك مقيد، مع إستبعاد البنوك الإسلامية لإختلاف طبيعة خدماتها عن البنوك التجارية ليصبح العدد 11 بنك تجارى، وبيانهم على النحو التالى:

جدول رقم (1)

م		م	
1	البنك التجارى الدولى	7	بنك قطر الوطنى الأهلى
2	بنك أبوظبى التجارى	8	بنك قناة السويس
3	البنك المصرى الخليجى	9	بنك كريدى أجريكول
4	البنك الوطنى الكويتى	10	بنك الشركة المصرفية العربية
5	البنك المصرى لتنمية الصادرات	11	بنك القاهرة
6	بنك التعمير والإسكان		

3/2/4/7- أدوات وإجراءات الدراسة:

تم الحصول على القوائم المالية والإيضاحات المتممة للبنوك محل الدراسة عن السنوات من 2018 وحتى 2022، المسجلة على موقع مباشر مصر للبورصة المصرية ومواقع البنوك الإلكترونية، وعددهم 11 بنك مقيد، وذلك قياساً على (Rutledge, et al.,2015).

4/2/4/7- توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو جودة التقارير المالية للبنوك، ومتغير مستقل هو مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى، ومتغير معدل هو: ربحية السهم، ومتغيرات

رقابية هى: حجم البنك، ونتيجة الفترة، ودرجة التعقد المحاسبى ، وفيما يلى توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

أ- المتغير التابع: جودة التقارير المالية للبنوك (Quality of Financial Reports) QFR : يعنى إعداد التقارير وفق إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها فى التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب وجود تحريفات جوهرية فى هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادى للشركة خلال فترة زمنية معينة، وذلك قياسا على؛ على، والصيرفى (2015).

وتقاس جودة التقارير المالية فى ظل التحليل الأساسى بدلالة التحفظ المحاسبى عن طريق نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها (MTB). ويشير زيادة النسبة عن الواحد الصحيح إلى ممارسة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (على، والصيرفى، 2015).

ب-المتغير المستقل: مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى (Disclosure) DIS

يعبر عن مدى توفير الخدمات المالية لمنتجات مالية مناسبة لكافة فئات المجتمع والتى تتناسب مع احتياجاتهم مثل: حسابات التوفير والحسابات الجارية والائتمان والدفع والتحويل وغيرها من المنتجات المالية، وتقديمها من خلال قنوات رسمية مثل البنوك، مع توفيرها ووصولها إلى جميع المناطق لضمان حصول كافة فئات المجتمع على هذه الخدمات والمنتجات المالية وعدم اللجوء إلى الوسائل غير الرسمية التى لاتخضع للرقابة والإشراف. ويقاس بمؤشر يتكون من نسبة عدد البنود المفصح عنها إلى البنود القياسية، وذلك قياسا على: (Scharwatt,et al., 2014; Abd el Hafiez, 2020; VO, et al., 2021)

ج- المتغير المعدل Moderator Variable :ربحية السهم (Earnings Per Share) EPS: هو متغير معدل للعلاقة بين مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية، وتشمل مدى قدرة البنوك على إدارة أصولها واستثمارها بما يولد أرباح خلال فترة زمنية معينة. وتقاس باستخدام قسمة صافى ربح العام على إجمالى عدد الأسهم العادية للبنك، قياسا على (Scharwatt,et al., 2014; Alexander & Hengky, 2017; Warrad, 2017).

د- المتغيرات الرقابية Control Variables : وتشمل:

د/1- حجم البنك (Bank Size) BS

هى إحدى الخصائص التشغيلية المميزة للبنك، ويقصد بها حجم عملياته أوإجمالى حجم الأصول. ويتم تحديد قدرة البنك من خلال الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية التى يسعى لتحقيق الأهداف المالية وغير المالية (التشغيلية). وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول ، قياسا على؛ (Lamerikx ,2012 ; Chebaane& Othman,2014; Putu, et al., 2014; Mule, et al., 2015; Setiadharma & Machali, 2017)

د/2- نتيجة الفترة (Period Result) PR

تشير إلى الربح أو الخسارة التى يحققها البنك خلال فترة زمنية محددة، وهو مؤشر هام لقياس الأداء المالى والإستدامة الإقتصادية للبنك. وتم قياسه من خلال اذا كانت نتيجة الفترة ربح تأخذ القيمة (1)، وصفر بخلاف ذلك، قياسا على؛(Putu, et al., 2014; Mule, et al., 2015)

د/3- درجة التعقد المحاسبى (Degree of Accounting Complexity) DAC

تشير إلى مدى تعقيد معايير المحاسبة وأساليب الإعداد والتقديم للقوائم والتقارير المالية. و يزداد التعقيد أيضاً بناءً على حجم ونشاط البنك. وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى عدد الفروع، قياسا على؛ (Mule, et al.,2015; Setiadharma & Machali, 2017).

5/2/4/7- أدوات التحليل الإحصائى:

إستخدم الباحث عدد من الأساليب الإحصائية ، منها: درجة الإنحراف المعيارى، وأعلى وأدنى قيمة، والوسط الحسابى، وتم إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد لتقدير معلمات نموذج الإنحدار لإختبار فرضى البحث. ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المعدل(Adjusted R^2)، وتحليل ANOVA ، وتم استخدام إختبار معنوية النموذج بإستخدام F- Test ، وإختبار T-Test لإختبار معنوية معاملات الإنحدار. وذلك بإستخدام برنامج SPSS لتحليل الإنحدار المتعدد، قياساً على: زكى(2018).

أولاً- النماذج الإحصائية المستخدمة فى إختبار فروض البحث:

أ- نموذج إختبار الفرض الرئيسى (H_1):

لإختبار أثرمستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية. بإستخدام بيانات القوائم المالية على مدار فترة الدراسة(2018- 2022). وتم إستخدام النموذج التالى:

$$QFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

ب- نموذج إختبار الفرض الثانى (H_2):

لإختبار مدى إختلاف تأثير مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية بإختلاف ربحية السهم. وتم إستخدام النموذج التالى:

$$QFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 (EPS*DIS_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

ج- نتائج إدخال المتغيرات الرقابية فى العلاقة الرئيسية محل الدراسة:

ويتم إدخال المتغيرات الرقابية فى العلاقة الرئيسية محل الدراسة، على النحو التالى:

$$QFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 (EPS*DIS_{it}) + \beta_4 BS + \beta_5 PR + \beta_6 DAC + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث:

QFR_{it}: جودة التقارير المالية (للبنك (i) فى سنة الإختبار (t)).

DIS_{it}: مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى (للبنك (i) فى سنة الإختبار (t)).

EPS_{it}: ربحية السهم (للبنك (i) فى سنة الإختبار (t)).

$EPS*DIS_{it}$: متغير تفاعلى لربحية السهم مع مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى، (للبنك (i) فى سنة الإختبار (t)).

BS: حجم البنك.

PR: نتيجة الفترة.

DAC: درجة التعقد المحاسبى.

ε_{it} : الخطأ العشوائى.

ثانياً- الإحصاءات الوصفية :

استخدم الباحث بعض أساليب الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة مثل الحد الأدنى والحد الأقصى، والوسط الحسابى والإنحراف المعيارى، ويوضح الجدول التالى الإحصاءات الوصفية ذات الصلة بالمتغيرات محل الدراسة. كما يظهر بالجدول التالى:

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية

Descriptive Statistics

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Quality of Financial Reports	.8948	1.6218	1.0877	.20446	11
The level of Banks' Disclosure of Financial Inclusion	.060	.119	.088	.023	11
Bank Size	.8649	1.6932	1.0743	.24465	11
Period Result	.002	4.209	.820	1.676	11
Degree of Accounting Complexity	.107	.697	.364	.231	11

a. Dependent Variable: Quality of Financial Reports

تشير الإحصاءات الوصفية إلى أن:

Minimum (الحد الأدنى): أصغر قيمة لجودة التقارير المالية هى 0.8948

Maximum (الحد الأقصى): أكبر قيمة لجودة التقارير المالية هى1.6218

Mean (المتوسط): القيمة الوسطية لجودة التقارير المالية هى 1.0877

Std. Deviation (الانحراف المعيارى): لقياس انتشار القيم حول المتوسط، وكلما كان الانحراف المعيارى أكبر، كلما كانت البيانات أكثر تشتتًا حول المتوسط. والانحراف المعيارى لجودة التقارير المالية هو(.20446) وهو منخفض نسبيا.

N (العدد): عدد الحالات أو الملاحظات المستخدمة فى الدراسة. تم استخدام 11 حالة.

بناءً على البيانات السابقة، يمكننا رؤية المتوسط والانحراف المعيارى لكل متغير، مما يعطى فكرة عن توزيع البيانات واستقرارها، ويمكن استخدام هذه المعلومات لتحليل وفهم العلاقات بين المتغيرات. حيث تشير النتائج إلى أنه بالنسبة لجودة التقارير المالية يتضح أن القيم العظمى

والصغرى على التوالى (1.6218،.8948) مما يشير إلى أن البيانات قريبة من المتوسط العام بإنحراف معيارى (.20446) وهو منخفض نسبيا، وبالنسبة للإفصاح عن بنود الشمول المالى بين(.119،.060) بإنحراف معيارى (.023) وهو منخفض نسبيا، وحجم البنك بين (1.6932،.8649) بإنحراف معيارى (.24465) وهو منخفض نسبيا، بينما نتيجة الفترة بين (4.209،.002) بإنحراف معيارى (1.676) وهو مرتفع نسبيا، وأخيرا درجة التعقد المحاسبى بين (.107، 697.) بإنحراف معيارى (.231) وهو منخفض نسبيا.

يخلص الباحث مما سبق، إلى أنه كنتيجة لعدم وجود فروق كبيرة بين كل من القيم العظمى والصغرى لبعض المتغيرات المستقلة ذات الصلة بمجال المراجعة، وزيادة الوسط الحسابى لها عن إنحرافها المعيارى، وبالتالى لايوجد فروق كبيرة بين كلا من القيم العظمى والصغرى لبعض المتغيرات، وجميع المفردات (11) بنك صالحة للتحليل.

ويظهر جدول معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة كالتالى:

جدول رقم (3) معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations						
		QFR	DIS	BS	PR	DAC
QFR	Pearson Correlation	1.000000	0.822517	-.158	-.639	0.523691
	Sig. (2-tailed)	.	0.000941	0.0320619	0.017006	0.049128
DIS	Pearson Correlation	0.822517	1.000000	-.160	-.410	0.704663
	Sig. (2-tailed)	0.000941	.	.0318	0.0104754	0.007733
BS	Pearson Correlation	-.158	-.160	1.000000	-.100	-.282
	Sig. (2-tailed)	0.0320619	0.031855	.	0.0384514	00.200131
PR	Pearson Correlation	-.639	-.410	-.100	1.000000	-.144
	Sig. (2-tailed)	0.017006	0.104754	0.384514	.	0.336031
DAC	Pearson Correlation	0.523691	0.704663	-.282	-.144	1.000000
	Sig. (2-tailed)	0.049128	0.007733	0.0200131	.0336	.

معامل إرتباط بيرسون: يعبر هذا الرقم عن قيمة الإرتباط بيرسون بين كل زوج من المتغيرات. وتتراوح قيمة الارتباط بيرسون بين (−1 ،+1)، حيث تشير القيم القريبة من +1 إلى ارتباط موجب قوى، والقيم القريبة من −1 إلى ارتباط سلبى قوى، والقيم قريبة من 0 إلى ارتباط ضعيف أو عدم وجود ارتباط.

وبتحليل معاملات الإرتباط يتضـــح أن هناك إرتباط إيجابى عالى (0.822517)، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة التقارير المالية لها. وبالنسـبة للمتغيرات الرقابية هناك إرتباط سـلبى ضـعيف (-.158)، مما يشـير إلى وجود إرتباط عكسـى ضـعيف بين حجم البنك وجودة التقارير المالية له. كما أن هناك إرتباط سـلبى عالى (-.639)، مما يشير إلى وجود إرتباط عكسى قوى بين نتيجة الفترة للبنك وجودة التقارير المالية له. وهناك إرتباط إيجابى عالى (0.523691)، مما يشـــير إلى وجود علاقة قوية بين درجة التعقيد المحاسبى وجودة التقارير المالية للبنك.

كما نجد أن قيم معاملات بيرســـون أقل من (1)، وجميع معاملات الإرتباط معنوية عند مستوى معنوية أقل من 5% ، وهذا يعنى أنه لايوجد قيم شاذة لجميع المتغيرات المستقلة وتكون ملائمة للقياس.

6/2/4/7- نتائج إختبارات فرضى البحث:

تم إستخدام مستوى معنوية 5% كقاعدة للقرار بحيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت قيمة P-Value أقل من 5% والعكس. وذلك قياساً على (عبد الغنى، 2017؛ Akhalumeh, 2017). وذلك على النحو التالى:

أولاً: التحليل الأساسى:

تم إختبار أثر مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية على النحو التالى:

أ- نتائج إختبار الفرض الأول (H_1) :

لإختبار اثر مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى إيجابيا ومعنويا على جودة تقاريرها المالية، تم صياغة هذا الفرض كفرض عدم كما يلى:

H_0: لايؤثر مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى إيجابيا ومعنويا على جودة تقاريرها المالية.ويتم اختباره بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$QFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة اختبار الفرض الأول:

جدول رقم (4)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.356	1	.356	18.824	.002[b]
	Residual	.170	9	.019		
	Total	.526	10			

a. Dependent Variable: Quality of Financial Reports

b. Predictors: (Constant), The level of banks' disclosure of financial inclusion

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients β	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	T	Sig.	Correlations Zero-order	Correlations Partial	Correlations Part	Collinearity Statistics Tolerance	Collinearity Statistics VIF
(Constant)	.219	.204		1.072	.312					
The level of banks' Disclosure of Financial Inclusion	2.253	.519	.823	4.339	.002	.823	.823	.823	1.000	1.000

a. Dependent Variable: Quality of Financial Reports

يتضح من الجدول السابق، أن النموذج معنوى ويمكن الإعتماد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من 5%. **وقبول الفرض الرئيسى H_1** حيث P–Value=.002 وهى أصغر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالى يؤثر مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى إيجابيا ومعنويا على جودة تقاريرها المالية.

وتؤيد هذه النتيجة العديد من الدراسات (هشام، 2014؛ الغربى ،2015؛ الصايغ، وعبدالمجيد،2015؛ نوى ،2017؛ المعصراوى، 2019 ؛ عبد الدايم، 2019؛ إبراهيم، 2019؛ Allen, et al., 2016; Bose, et al., 2017; Sudipta, et al., 2017; Salehi, et al., 2018; Rahmawati, et al., 2020 حيث أن تطبيق الحوكمة المصرفية وأدوات الشمول المالى، والزام لجنة بازل للرقابة على البنوك بضرورة توفير إفصاح كاف عن تطبيقات الشمول المالى يزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المصرفية، ويعد أداة قوية لحماية حقوق المستثمرين والعملاء، ويزيد من درجة الثقة فى السوق المصرفى، كما أن الإفصاح عن الشمول المالى يحسن الإستقرار والإستدامة المالية فى البنوك، مما ينعكس على جودة التقارير المالية للبنوك، الأمر الذى يحدد احتياجات الإفصاح للمستخدمين، ويوفر الحماية اللازمة للمستفيدين من

خلال وجود افصاح كافى يتصف بالنزاهة والشفافية والموضوعية، وكلما زاد مستوى الإفصاح عن أدوات الشمول المالى زادت جودة التقارير المالية.

ويرى الباحث أنه على الرغم من مزايا الإفصاح عن الشمول المالى والتى تؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية، إلا أنه مازال لايوجد شكل واحد للإفصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية للبنوك، والإفصاح مازال اختياريا ويتضمن معلومات مالية ومسئولية إجتماعية. ولذلك يلزم على الجهات الرقابية والبنك المركزى إلزام البنوك بحد أدنى للإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى فى التقارير المالية.

ب-نتائج اختبار الفرض الثانى(H_2):

لاختبار إختلاف التأثير الإيجابى المعنوى لمستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية بإختلاف ربحية السهم، تم صياغة هذا الفرض كفرض عدم كما يلى:

H_0: لايختلف التأثير الإيجابى المعنوى لمستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية بإختلاف ربحية السهم. ولإختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الإنحدار التالى :

$$QFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 (EPS * DIS_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة إختبار الفرض الثانى:

جدول رقم (5)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.507	6	.084	17.663	.008
	Residual	.019	4	.005		
	Total	.526	10			

a. Dependent Variable: Quality of Financial Reports

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		β	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	-.436	.050		-8.780	.000
	DIS	.106	.010	.740	10.411	.000
	EPS	-.133	.061	-1.830	2.185	.031
	EPS*DIS	.027	.012	1.769	2.126	.035

a Dependent Variable: Quality of Financial Reports

يتضح من الجدول السابق أن النموذج معنوى ويمكن الإعتماد عليه لاختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F اقل من 5%. **وقبول الفرض الرئيسي H_2** حيث P–Value=.008 وهى أصغر من مستوى المعنوية 5% وبالتالى يختلف التأثير الإيجابى المعنوى لمستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية بإختلاف ربحية السهم.

وتؤيد هذه النتيجة العديد من الدراسات (واصل،2019؛ إبراهيم، والصعيدى،2019؛ البسيونى،2019؛ Siddik, et al., 2018; Yao, et al., 2018) حيث توصلت إلى أن الإفصاح عن الشمول المالى والأدوات المستخدمة فى تنفيذه كان لها أثر إيجابى على ربحية السهم، وخلق قيمة مرتفعة لدى البنوك. كما وجد أن تطبيق والإفصاح عن مقررات بازل (3) كان لها أثر على قيمة سهم البنك وأدت لتعزيز الإستقرار المالى باستخدام مؤشرات الربحية، وتوصلت الدراسات إلى وجود علاقة بين تطبيق مقرارات بازل (3) على قيمة سهم البنك، وعلاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالى وقيمة البنك.

كما أن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات فى تفعيل تطبيق الشمول المالى فى البنوك المصرية، عزز بدوره الشمول المالى والذى يعود بمردود إيجابى على ربحية السهم فى البنوك. وعند اختبار الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى وجد أن هناك بعض المؤشرات كان لها علاقة إيجابية مع ربحية السهم وهى؛ عدد حسابات العملاء، عدد حسابات الهاتف المحمول، قيمة القروض للأفراد، إجمالى الودائع، معدل العائد على حقوق الملكية . بينما كان هناك علاقة سلبية لمؤشرات أخرى على ربحية السهم وهى؛ عدد بطاقات الخصم المباشر، عدد فروع البنك، عدد ماكينات الصراف الآلى، وخلصت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات الإفصاح عن الشمول المالى وربحية الأسهم فى البنوك والتى تؤثر بدورها على جودة التقارير المالية.

ويرى الباحث أن ربحية الأسهم تعد أحد مقاييس أداء البنوك والذى يحسب من ناتج قسمة صافى الدخل على عدد الأسهم العادية، وهو من أفضل المقاييس للأداء المصرفى، ويؤثر اختلاف ربحية السهم إيجابيا ومعنويا على العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية.

ج- إدخال المتغيرات الرقابية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة:

يتم إدخال المتغيرات الرقابية فى العلاقة الرئيسية محل الدراسة للإجابة على ثلاث تساؤلات، على النحو التالى:

س1: هل يؤثر **حجم البنك** على جودة التقارير المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية معنويا فى سياق العلاقة التأثيرية بين مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية ؟

س2: هل تؤثر **نتيجة الفترة** على جودة التقارير المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية معنويا فى سياق العلاقة التأثيرية بين مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية؟

س3: هل تؤثر **درجة التعقد المحاسبى** على جودة التقارير المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية معنويا فى سياق العلاقة التأثيرية بين مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى وجودة تقاريرها المالية ؟

ويتم اختبارها بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$QFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 (EPS*DIS_{it}) + \beta_4 BS + \beta_5 PR + \beta_6 DAC + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة إختبار إدخال المتغيرات الرقابية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة:

جدول رقم (6)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.418	4	.105	5.810	.029
	Residual	.108	6	.018		
	Total	.526	10			

a. . Dependent Variable: Quality of Financial Reports

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Correlations			Collinearity Statistics	
		β	Std. Error	Beta	T	Sig.	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	1.624	.847		1.918	.103					
	The level of Banks' Disclosure of Financial Inclusion	1.855	.795	.677	2.332	.058	.823	.690	.431	.406	2.464
	Bank Size	-.021	.042	-.098	-.501	.0364	-.159	-.200	-.093	.900	1.111
	Period Result	-1.068	.596	-.377	-1.792	.0123	-.640	-.590	-.331	.774	1.291
	Degree of Accounting Complexity	-.021	.165	-.035	-.129	.0091	.524	-.053	-.024	.457	2.187

a. Dependent Variable: Quality of Financial Reports

يتضح من الجدول السابق أن النموذج معنوى ويمكن الإعتماد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من 5%. **وقبول الفرض الرئيسى** حيث P– Value=.029 وهى أصغر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالى يؤثر مستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى إيجابيا ومعنويا على جودة تقاريرها المالية. مع عدم وجود تأثير للمتغيرات الرقابية حيث أن جميع المتغيرات معنوية وأقل من 5%.

ثانياً: التحليلات الأخرى Further Analysis :

يعرف التحليل الإضافى **Additional Analysis** على أنه أسلوب لإعادة اختبار العلاقة الرئيسية فى التحليل الأساسى بعد تعديله من خلال إيجاد متغيرات جديدة (ومعالجتها كمتغيرات معدلة أو رقابية)، أو من خلال تغيير طريقة معالجة المتغيرات(بخلاف المتغيرين المستقل والتابع)، وذلك بهدف إجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الأساسى والإضافى، وتحديد مدى الإختلاف بينهما، وأثر ذلك على ما تم التوصل إليه من نتائج فى التحليل الأساسى (زكى،2018؛ Nouri and Gilanonia, 2017).

ولقد إعتمد الباحث على إدخال متغير رقابى جديد فى العلاقة محل الدراسة وهو **نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلة إلى إجمالى الأصول**، ويتم قياسها بالمعادلة التالية: (CFO/TA = التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية / إجمالى الأصول) ، وإختبار أثر ذلك علي العلاقة الرئيسة محل الدراسة، قياسا على(Nawaiseh, 2016) .

ويظهر نموذج إنحدار إختبار الفرض الأول H_1 عندئذ كالتالى:

$$QFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 (EPS*DIS_{it}) + \beta_4 BS + \beta_5 PR + \beta_6 DAC + \beta_7 CFO/TA + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة ادخال متغير رقابى جديد على الفرض الرئيسى:

جدول رقم (7)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.907[a]	.823	.646	.13652	.823	4.644	5	5	.049

a. Predictors: (Constant), CFO, Degree of Accounting Complexity, Period Result, Bank Size, The level of Banks' Disclosure of Financial Inclusion

b. Dependent Variable: Quality of Financial Reports

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.433	5	.087	4.644	.049
	Residual	.093	5	.019		
	Total	.526	10			

a. Dependent Variable: Quality of Financial Reports

يتضح من الجدول السابق، أن النموذج معنوى ويمكن الإعتماد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من 5%. **وقبول الفرض الرئيسى H_1** حيث P-Value=.049 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالى يؤثر مستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى إيجابيا ومعنويا على جودة تقاريرها المالية وتتفق هذه النتائج مع نتائج التحليل الأساسى.

ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الأساسى والإضافى ، على النحو التالى:

جدول رقم (8)

الفرض	نتائج التحليل الأساسى	نتائج التحليل الإضافى
H_1	قبول	قبول
H_2	قبول	
المتغيرات الرقابية		
:Q1	عدم تأثير	عدم تأثير
:Q2	عدم تأثير	عدم تأثير
:Q3	عدم تأثير	عدم تأثير

يخلص الباحث مما سبق إلى أنه فى ظل **التحليل الأساسى**، يوجد تأثير إيجابى معنوى لمستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية. وإختلاف هذه العلاقة بإختلاف **ربحية السهم**.

كما توصل الباحث من **التحليل الإضافى** إلى وجود تأثير إيجابى معنوى لمستوى إفصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية.

وعند إدخال **المتغيرات الرقابية** وهى؛ حجم البنك، ونتيجة الفترة، ودرجة التعقد المحاسبى، وبتحليل معاملات الإنحدار، تبين عدم وجود تأثير للمتغيرات الرقابية على المتغير التابع فى سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

5/7- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية، مع التطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وأثر ربحية السهم كمتغير معدل على العلاقة محل الدراسة.

وفى سبيل ذلك، اعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية، من خلال موقع مباشر مصر ومواقع البنوك على شبكة الإنترنت، والتى بلغت (11) بنك على مدار السنوات من 2018وحتى 2022 والتى تمثل فترة إجراء الدراسة، بعد استبعاد البنوك الاسلامية لإختلاف طبيعة خدماتها عن البنوك التجارية.

وركز البحث على الإجابة على مجموعة من الأسئلة، ركز **السؤال الأول** على شكل وإتجاه العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية ، وتم الإجابة على هذا السؤال تطبيقياً حيث **تم قبول الفرض الأول H_1** حيث يوجد تأثير إيجابى معنوى لمستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية.

وركز **السؤال الثانى** على أثر ربحية السهم كمتغير معدل على العلاقة محل الدراسة، وتم الإجابة على هذا السؤال تطبيقياً حيث تم **قبول الفرض الثانى H_2** وبالتالى يختلف التأثير الإيجابى المعنوى لمستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية بإختلاف ربحية السهم.

كما توصل الباحث **من التحليل الإضافى** إلى **قبول الفرض الأول H_1** ، وبالتالي يؤثر مستوى افصاح البنوك المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالى على جودة تقاريرها المالية.

وعند إدخال **المتغيرات الرقابية** على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، وبتحليل معاملات الإنحدار فى التحليل الأساسى، تبين **عدم وجود تأثير للمتغيرات الرقابية** حيث أن جميع المتغيرات معنوية وأقل من 5%.

وفى ضوء أهداف البحث وحدوده ومشكلته وما إنتهى إليه من نتائج فى شقيه النظرى والتطبيقى، يوصى الباحث بمايلى:

بالنسبة للدولة:

- نشر الثقافة المالية فى المناهج الدراسية للمدارس والجامعات.
- إنشاء صندوق الشمول المالى للوصول بالخدمات المصرفية إلى المناطق الريفية.
- دفع جميع مدفوعات الضمان الإجتماعى من خلال حسابات مصرفية للمستفيدين.
- تقوم مكاتب البريد بتوفير الخدمات المصرفية فى المناطق التى لايوجد بها بنوك أو مؤسسات مالية.

بالنسبة للجهات الرقابية والبنك المركزى:

- ضرورة نشر أجهزة الصراف الآلى على نطاق واسع.
- إنشاء آلية لمعالجة المشاكل وتظلمات العملاء على الفور.
- التعجيل بإستكمال خطط التحول الرقمى كأساس للشمول المالى.
- وضع معايير وإرشادات للإفصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية.
- إلزام البنوك بحد أدنى للإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى فى التقارير المالية.
- تحول البنوك إلى الإفصاح الفورى، بما فى ذلك الشمول المالى مصحوبا بتقرير المراجعة المستمرة.

بالنسبة لأقسام المحاسبة بكليات التجارة:

- تطوير مقررات المحاسبة المالية لتشمل الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى.
- عقد مؤتمرات علمية متخصصة فى الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى.
- الإهتمام بالبحوث المحاسبية فى هذا المجال.

وفى ضوء ماسبق يقترح الباحث المجالات البحثية التالية مستقبلا

- أثر الإفصاح عن الشمول المالى على الحصة السوقية للبنوك التجارية مع دراسة تطبيقية.
- أثر الإفصاح عن الشمول المالى على محفظة الإقراض بالبنوك التجارية مع دراسة تطبيقية.
- أثر الإفصاح عن الشمول المالى على الإستدامة المالية بالبنوك التجارية مع دراسة تطبيقية.
- أثر جودة الحوكمة على الإفصاح عن الشمول المالى بالبنوك التجارية مع دراسة تطبيقية.
- أثر الإفصاح عن الشمول المالى على الآداء المالى بالبنوك التجارية مع دراسة تطبيقية.
- أثر رقمنة عمليات البنك التجارى على مستوى إفصاحه عن الشمول المالى مع دراسة تطبيقية.
- أثر محاسبة القيمة العادلة على الإفصاح عن الشمول المالى بالبنوك التجارية مع دراسة تطبيقية.
- نحو تفسير منطقى لمستوى الإفصاح عن الشمول المالى بالبنوك الرقمية مع دراسة تطبيقية.

مراجع البحث

أولا:المراجع العربية:

- إبراهيم، دلال محمد.2019. أثر الاستقرار المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالى والاستثمار، دراسة اختبارية على البنوك المصرية، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة– جامعة المنصورة، العدد الأول: 244– 288.
- إبراهيم، رشا أحمد على .2019.أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك المدرجة بالبورصة المصرية، ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***– كلية التجارة– جامعة طنطا:315– 358.
- ابراهيم، محمد زيدان، والصعيدى، شريف سعد.2019. دور الشمول المالى فى تنشيط سوق الاوراق المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة فى البورصة المصرية، ***مجلة التجارة والتمويل***: 305– 360.
- أبو الخير، مدثر طه. 2007. أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول. ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل*** ، كلية التجارة ،جامعة طنطا :1–60.
- البسيونى، هيثم محمد. 2019. دراسة وتحليل العلاقة بين محددات الشمول المالى وجودة الأصول وأثرها على ربحية السهم أدلة تطبيقية من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة المحاسبة المصرية***، كلية التجارة، جامعة القاهرة:1–71.
- البنك المركزى المصرى.2020.***قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى***، القانون رقم (194) الجريدة الرسمية، العدد 37مكرر (و)، السنة الثالثة والستون.
- البنك المركزى المصرى.2023. ***استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢–٢٠٢٥)*** الصادرة عن البنك المركزي المصرى.

- الحداد، رشا محمد حمدى. 2022. أثر تطبيق التحول الرقمى على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالى – دراسة ميدانية فى البنوك المصرية– ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، العدد الثالث – سبتمبر – المجلد السادس:653– 702.
- الرشيدى ، ممدوح صادق محمد . 2012. دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية، ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة***، كلية التجارة، جامعة سوهاج:28–87.
- السيد، محمد صابر، والجندى، خالد محمد، وعلام، مى عادل. 2022. أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى بالمؤسسات المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، ***المجلة العلمية التجارة والتمويل***، العدد الرابع، ديسمبر :208–172.
- الصايغ، عماد سعيد محمد، وعبد المجيد، حميدة محمد. 2015. قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الإستثمارية للشركات المصرية، ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد الثالث،العدد الأول:215–270.
- الغربى، إيمان العانى.2015. ***البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكتَّرونية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة.
- الليثى، عائشة حمدى.2020. تأثير تطبيق مقرارت بازل على الإفصاح المحاسبي بغرض تحسين جودة مكونات رأس المال في البنوك ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ع (4):101–126.
- المعصراوى، حمادة السيد .2019.مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك، ***مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية***، العدد 8: 36 –43.
- المعهد المصرفى المصرى. 2015. ***الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالى.***
- المهدى، شيماء عادل محمد.2023. تقيم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالى، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***: 283– 322.

- خليفة، علاء كامل حسن.2018. اثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والافصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها – دراسة ميدانية على البنوك التجارية، ***مجلة الشروق للعلوم التجارية*** – العدد العاشر – يونيو:249-314.
- خيال، زينب أمين، ومنصور، رشا ضياء الدين.2023. أثر استخدام استراتيجية الشمول المالي على تمويل المشروعات الصغيرة – دراسة ميدانية بالتطبيق على البنوك التجارية، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، العدد الأول:121-169.
- زكى، نهى محمد. 2018. ***أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.*** رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.
- شبانه، السيد عوض السيد أحمد. 2022. أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقاريرالمالية للبنوك التجارية المصرية–دراسة ميدانية – ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*** – المجلد الثالث عشر – العدد الثانى – مارس:114 – 145.
- شبانه، السيد عوض السيد أحمد. 2023. نموذج مقترح لقياس أثر الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية – دراسة تطبيقية– ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، المجلد الخامس عشر، سبتمبر: 1 – 37.
- شحاتة محمد موسى علي .2019. نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي : مع دراسة تطبيقية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة– جامعة طنطا:602-666.
- صالح، علياء صابر.2023. أثر كفاءة الأداء المهنى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر نظام الشمول المالي الرقمي بالبنوك التجارية – دراسة ميدانية، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، المجلد 37 – العدد الثانى: 81-141.
- عاشور، سهام عقل. 2023. الشمول المالى وفعالية السياسة النقدية فى مصر، ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***:683- 729.

- عبد الدايم، سلوي عبد الرحمن .2019.العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية – دراسة ميدانية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، المجلد 23، العدد 3 : 454-501.
- عبدالغنى، السيدة مختار. 2017. ***أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية***. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- عقل، يونس حسن، زهري، علاء فتحي. 2020. تطوير الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في البيئة المصرية: دراسة تطبيقية، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد 34، العدد الرابع: 201-262.
- على، عبد الوهاب نصر، والصيرفى، أسماء أحمد. 2015. أثر مستوى الإلتزام الأخلاقى للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية***،مج. 3، ع. 2: 1-53.
- على، على زكريا على.2023. أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية على جودة التقارير المالية– دراسة تطبيقية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة – جامعة طنطا، العددالأول:180-215.
- غالى،شيرين بشرى.2020. دور الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار الإقتصادى، ***مجلة البحوث الادارية***– أكاديمية السادات للعلوم الإدارية:209 – 224.
- قروانى، أسامة .2105. ***أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والافصاح المحاسبى***، رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح الجزائر.

- قطب، عبد العزيز محمد.2005.***استخدام التبويب القطاعي بغرض تحسين الافصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة – دراسة تطبيقية***. رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- محروس، رمضان عارف.2020. إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالى، ***مجلة البحوث المالية***، كلية التجارة – جامعة بورسعيد،21(1): 265-348.
- محمود، محمد احمد حنفى . 2010. ***دراسة اثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية، مع دراسة تطبيقية*** . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- مرسي، محمد محمود محمد.2022. تقييم مدى قدرة معايير بازل على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، ***مجلة كلية التجارة*** – جامعة قناة السويس، مجلد 2، عدد 3: 20-42.
- مسعود، سناء ماهر محمدى.2020. قياس اثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالى وخطر انهيار اسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة الفكر المحاسبى***، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد(3):281-370.
- مليجى، مجدى مليجى عبدالحكيم.2019. قياس اثر القدرة الادارية على جودة التقرير المالى وخطر انهيار اسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، العدد(3): 293-378.
- نوى، فطيمة الزهرة.2107.***أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية***، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر – بسكرة .

- هشام، محمد أحمد. 2014.***حوكمة الشركات فى أداء المصارف التجارية السودانية، دراسة واقع المصارف العاملة فى ولاية الخرطوم***،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- واصل، علياء عبد الحميد محمد.2019. دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق استراتيجية مصر 2030 (دراسة ميدانية)، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، العدد الثاني– المجلدالثالث: 106–157.
- ياسين، زاهدة على.2019. مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية في مصارف عراقية مختارة، ***مجلة اقتصاديات المال والأعمال***،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العراق، ع10 :324–345.

ثانيا:المراجع الأجنبية:

- Abd el Hafiez, Zeinab Mmdouh.2020. ***Determinants and Measurement of Financial Inclusion Disclosure and its Impact on Banks Performance: Empirical Study on the Egyptian Banking Sector***, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy – Alex. University.
- Abdul Majid, H. and A.Ismail.2008. ***Determinants of Disclosure Quality in Islamic Banks***.Working Paper, Islamic Economics and Finance No. 0803 – University Kebangsaan Malaysia: 1-14.
- AFI. 2016. ***Digital Financial Services Basic Terminology***. Kuala Lumpur, Malaysia.
- Agyei-Mensah, K. 2013. Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosures. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, 3(2): 269-286.
- Akeju, J. and A.Babatunde.2017. Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Nigeria. ***International Journal of Information Research and Review***, 4(2):3749-3753.

  Akhalumeh, P. B. 2017. Firm Characteristics and Audit Report Delay in Nigeria: Evidence from the Post-IFRS Adoption Era. ***Accounting & Taxation Review***, 1: 83-105.
- Al-Asiry, M. 2017. ***Determinants of Quality of Corporate Voluntary Disclosure in Emerging Countries: A Cross National Study***. Doctoral Thesis- University of Southampton.
- Allen, F, A. Kunt, L. Klapper, and M. Peria. 2016. The Foundations of Financial Inclusion: Understanding Ownership and Use of Formal Accounts. ***Journal of Finance***, No. 27: 1-30.
- Alex Bank .2017. Financial Inclusion in Egypt. ***Available at: https://www.alexbank.com/document/documents/ALEX/Retail/Research/FlashNote/AR/Financial-Inclusion_Dec17.pdf***

- Alexander, N. and Hengky.2017. Factors Affecting Earnings Management in the Indonesian Stock Exchange, ***Journal of Finance and Banking Review***, 2 (2): 8 –14.
- Alexandre, C., I. Mas and D. Radcliffe.2016. Regulating NewBanking Models that Can Bring Financial Services to All. ***Journal of Contemporary Accounting and Economics***: 211-251.
- Amidžic, G., A. Massara, and A.Mialou.2017. ***Assessing Countries' Financial Inclusion Standing: a New Composite index***.
- Asegdew, K. 2016. ***Determinants of Financial Reporting Quality: Evidence from Large Manufacturing Share Companies of Addis Ababa***.Master Thesis, Department of Accounting and Finance, College of Business and Economics, Addis Ababa University-Addis Ababa, Ethiopia.
- Attia, H. and C. Benson.2018.Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region", ***Working Paper, Arab Monetary Fund***: 1-82.
- Azim, M. and A. Helaluddin. 2015. Perspective of Accounting' Principles, Rules, Ethics & Culture. ***International Journal of Economics, Commerce and Management***, 3(1):1-10.
- Ballas, A., D.Skoutela, and C.Tzovas.2010. The Relevance of IFRS to an Emerging Market: Evidence from Greece. ***Managerial Finance***,36(11):931-948. ***https://doi.org/10.1108/03074351011081259***
- Barth, M., Landsman and M. Lang. 2008. International Accounting Standards and Accounting Quality. ***Journal of Accounting Research***, 46: 467–498.
- Beattie, V., and S.Smith.2010. Human Capital, Value Creation and Disclosure. ***Journal of Human Resource Costing and Accounting***, 14(4):262-285.
- Beest, V., B.Ferdy, and B.Suzanne. 2009. ***Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics.Nijmegen*** Center for Economics Working Paper 9(108):1-41.

- Ben-Ali, C. 2008. ***Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from the French Stock Market***. Conference Paper, British Accounting Association Annual Conference, 1-3 April, Blackpool, UK.
- Bose, S., A. Saha, H. Khan, and S. Islam. 2017. Non-Financial Disclosure and Market-based Firm Performance: The Initiation of Financial Inclusion. ***Journal of Contemporary Accounting and Economics***, 13(3):263-281.
- Byard, D., Y.Li, and J.Weintrop.2006. Corporate Governance and the Quality of Financial Analysts' Information. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 25(5):609-625.
- Callao, S., J.Jarne, and J.Laínez.2007. Adoption of IFRS in Spain: Effect on the Comparability and Relevance of Financial Reporting. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, 16(2):148-178.***https://doi.org/10.1016/j.intaccau dtax.2007.06.002***
- Camfferman, K. and T.Cooke. 2002. An Analysis of Disclosure in the Annual Reports of UK and Dutch Companies. ***Journal of International Accounting***, 1(1):1-28.
- Chakroun, R. and K.Hussainey.2014. Disclosure Quality in Tunisian Annual Reports. ***Corporate Ownership and Control***, 11(4):58-80.
- Chebaane, S. and H. Othman.2014. The impact of IFRS adoption on value relevance of earnings and book value of equity: the case of emerging markets in African and Asian regions, ***Procedia - Social and Behavioral Sciences***, 145: 70 – 80.
- Chen, L., D.Folsom, W.Paek, and H.Sami.2014. Accounting Conservatism, Earnings Persistence, and Pricing Multiples on Earnings. ***Accounting Horizons***, 28(2):233-260. ***https://doi.org/10.2308/acch-50664***
- Connors, E. and S.GAO. 2011. Corporate Environmental Performance, Disclosure and Leverage: An Integrated Approach. ***International Review of Accounting, Banking and Finance***, 3(3): 1-26.

- Das, S.2021. Financial Inclusion Disclosure: Empirical Evidence from the Banking Industry of Bangladesh, ***Global Journal of Business, Economics and Management: Current Issues***, Vol. 11, Issue 1: 27-41.
- David, O., A. Oluseyi, and A.Emmanuel.2018. Empirical Analysis of the Determinants of Financial Inclusion in Nigeria: 1990-2016. ***Journal of Finance and Economics***, 6(1):19-25.
- Dechow, M., G.Weili and S.Catherine. 2010. Understanding Earnings Quality: A Review Of The Proxies, Their Determinants and Their Consequences. ***Journal of Accounting and Economics***, 51: 344-401.
- De Fond, M., R. Hann, and X. HU.2005. Does the Market Value Financial Expertise on Audit Committees of Boards of Directors?, ***Journal of Accounting Research***, Vol. 43, No. 2:153-193.
- DeZoort, F. and S. Salterio.2001. The Effects of Corporate Governance
  Experience and Financial-Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members' Judgments, ***AUDITING: A Journal of Practice& Theory***, Vol. 20, No. 2:31-47.
- Eccles, R. and G. Serafeim. 2013. Sustainability in Financial Services is not about being green. ***Sustainability Harvard Business Review***. ***Available from: https://hbr. Org/2013/05/sustainability-in-finan S cial-services-is-not-about-being-green.***
- El-Diftar, D. 2016. ***Institutional investors and voluntary disclosure and transparency in Egypt.*** A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Cardiff Metropolitan University.
- Fathi, J. 2013. The Determinants of the Quality of Financial Information Disclosed by French Listed Companies. ***Mediterranean Journal of Social Sciences***, 4(2):319-336.

- Ferrero, M. 2014. Consequences of Financial Reporting Quality on Corporate Performance Evidence at the International Level. ***Estudios De Economia***, 41(1): 49- 86.
- Francis, J., and X.Martin.2010. Acquisition Profitability and Timely Loss Recognition. ***Journal of Accounting and Economics***, 49(1-2): 161-178. ***https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2009.09.003***
- Goel, S. 2012. Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management.***Procedia Economics and Finance***, 3: 576 – 581.
- Grown, C. and, A. Hammond.2016.Women's Financial Inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs - Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion, ***CGAP***.
- Gulati, R., and S.Kumar.2016. Assessing the Impact of the Global Financial Crisis on the Profit Efficiency of Indian Banks. ***Economic Modelling***,58:167-181. ***https://doi.org/10.1016/j.econmod.2016.05.029***
- Haji, A. and M.Ghazali.2013.The Quality and Determinants of Voluntary Disclosures in Annual Reports of Shari'ah Compliant Companies in Malaysia. ***Humanomics***, 29(1):24-42.
- Haniffa, M. and E.Cooke.2002. Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations. ***Journal of Accounting, Finance and Business Studies***, 38(3):317-349.
- Hendriksen E. & Brenda F. 1992. ***Accounting Theory***, 5th Edition, Irwin.
- Hope, K., B.Thomas, and D.Vyas. 2013. Financial Reporting Of US Private And Public Firms. ***The Accounting Review***, 88 (5): 1715-1742.
- Hoxha, I. 2013. The Effect of Banking Market Structure on the Volatility of Growth of Manufacturing Sectors in Developing Countries. ***Journal of Economics and Finance***, 37(4): 528-546. ***https://doi.org/10.1007/s12197-011-9189-4***
- Htay, S., M.Said, and R.Salman. 2013. Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia. ***International Journal of Economics and Management***, 7(2):242-279.

- Hu, J., and F.Zhang .2014. Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment? ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, Electronic Copy Available At: ***www.ssrn.com.***
- Huang, Y., J. Ross, and Y.Yu.2017. Product Market Competition and Managerial Disclosure of Earnings Forecasts: Evidence from Import Tariff rate Reductions. ***Accounting Review***, 92(3):185-207. ***https:// doi. org/10.2308/accr-51558***
- Hummel, K., and C.Schlick.2016. The Relationship between Sustainability Performance and Sustainability Disclosure – Reconciling Voluntary Disclosure Theory and Legitimacy Theory. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 35:455-476. ***https://doi. org/ 10. 1016/ j.jaccpubpol.2016.06.001***
- Iatridis, G. 2010. International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information. ***International Review of Financial Analysis***, 19:193-204***. https://doi.org/ 10.1016/ j.irfa***.
- IFRS, No. (1): ***International Financial Reporting Standard 1*** First-Time Adoption of International Financial Reporting Standards.
- Inoue, T. 2019. Financial Inclusion and Poverty Reduction in India, ***Journal of Financial Economic Policy***, 11(1):21-33.
- Karaikudi, N.2015.Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion an Empirical Study with Special Reference to Canara Bank, ***Indian Journal of Research-Paripex***, Vol.4, Issue, 9:211- 231.
- Karami G. and H.Farzad .2013. Value Relevance of Conditional Conservatism and the Role of Disclosure: Empirical Evidence from Iran. ***International Business Research***, 6(3): 66- 74.
- Kartal, M., C. Ibis, and O.Catıkkas .2018.Adequacy of Audit Committees: A Study of Deposit Banks in Turkey, ***Borsa Istanbul Review***, 18 (2):150-165.
- Katoroogo, R.M. 2016.***Behavioural Determinants of Financial Inclusion in Uganda***, Ph.D. Thesis, Wits Business School, University of the Witwatersrand, Johannesburg, South Africa.

- Kazemi, H., H.Hemmati, and R.Faridvand. 2011. Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting And Earnings Attributes. ***World Applied Sciences Journal***, 12 (9): 1385-1396.
- Kim, M., and W.Kross.2005. The Ability of Earnings to Predict Future Operating Cash Flows has been increasing – not decreasing. ***Journal of Accounting Research***, 43(5):753-780. ***https://doi.org/10.1111/j.1475-679X.2005.00189.x***
- Kim, K., G.Anandasivam and H.Gerard.2016. Does Product Market Competition Drive CVC Investment? Evidence from the U.S. ***IT industry. Information Systems Research***, 27(2): 259-281. ***https://doi.org/10.1287/isre.2016.0620***
- Kumar, N. 2013.Financial Inclusion and its Determinants: Evidence from India, ***Journal of economic Policy***, Vol .5, Issue 1: 4-19.
- Kumari, N.2018.Private Sector Bank Modeling- A Comparative Modeling Approach Involving Panel Data Regression, ***Asian Journal of Management***, Vol. 9, Issue1:327-332.
- Lamerikx, R.2012. ***Earnings management within family firms Differences between family firms and non-family firms***, Master thesis Department of Accountancy- Faculty of Economics and Business Studies- Tilburg University.
- Le, T., A.Chuc, and F.Taghizadeh-Hesary.2019. Financial Inclusion and its Impact on Financial Efficiency and Sustainability: Empirical Evidence from Asia, ***Borsa Istanbul Review***, 19 (4): 310-322.
- Li, Y. 2009. ***Market Structure in Banking and the Bank Lending Channel: Evidence from the Banklevel Data in Asian and Latin American Countries*** (Unpublished PhD Thesis). LeBow College of Business, Drexel University.
- Lin Z., Y.Jiang, Q.Tang, and X.He .2015. Does High-Quality Financial Reporting Mitigate the Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom. ***Australasian Accounting, Business and Finance Journal***, 8(5): 19-46.

- Mahboub, R.2017. Main Determinants of Financial Reporting Quality in the Lebanese Banking Sector, ***European Research Studies Journal***, Vol. XX, Issue 4B: 706-726.
- Maity. S and T.Sahu .2023.Bank Branch Outreach and Access to Banking Services toward Financial Inclusion: Experimental Evidence, ***Rajagiri Management Journal***., Vol. 17, No. 2 : 170-182.
- Mary, B., Landsman and M.Lang. 2008. International Accounting Standards and Accounting Quality. ***Journal of Accounting Research***, 46: 467–498.
- Matul, M., A. Dalal, O.De Bock, and W.Gelade.2013. Why People Do Not Buy Microinsurance and What We Can Do About It. Briefing Note 17, ***Microinsurance Innovation Facility***, Geneva.
- Monday, I. and A.Nancy. 2016. Determinants of Voluntary Disclosure Quality in Emerging Economies: Evidence from Firms Listed in Nigeria Stock Exchange. ***International Journal of Research in Engineering and Technology***, 4(6):37-50.
- Mule, R., M. Mukras, and O. Nzioka.2015. Corporate Size, Profitability and Market Value: An Econometric Panel Analysis of Listed Firms in Kenya, ***European Scientific Journal***, May, edition Vol.11, No.13:376-396.
- Murcia, F. 2010. Determinants of Corporate Voluntary Disclosure in Brazil. Electronic Copy, ***available at http://ssrn.com.***
- Nawaiseh, M.2016. Impact of External Audit Quality on Earnings Management by Banking Firms: Evidence from Jordan, ***British Journal of Applied Science & Technology***, 12(2): 1-14.
- Nouri, S., and B. Gilaninia. 2017. The Effect of Surplus Free Cash Flow and Audit Quality on Earnings Management. ***International Journal of Economics and Financial Issues*** 7(3):270-275.
- Ostadhashemi, A., M.Shafati, and M.Aliei.2017 .The Effect of the Corporate Governance on Disclosure Quality in Tehran Stock Exchange. ***Journal of Administrative Management, Education and Training***, 13(2):216-226.

- Ozili, P. K. 2018. Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability. ***Borsa Istanbul Review***, 18:329-340.
- Penman, S., and X. Zhang.2002. Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. ***The Accounting Review***, 77(2):1-33. ***https://doi.org/10.2308/accr.2002.77.2.237***
- Putu, N., Moeljadi, Djumahir, A. Djazuli.2014. Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firms**,** ***International Journal of Business and Management Invention***, Vol. 3, Issue 2:35-44.
- Rahman, A., and J.Yammeesri. 2010. Financial Reporting Quality in International Settings: a Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany. ***The International Journal of Accounting***, 45: 1–34.
- Rahmawati, M., H. Ab Rashid, A. Bin Annuar, and S.Alawiyah. 2020. Financial Inclusion Disclosure in Islamic Microfinance: The Case of Baitul Mal WA Tamwil, ***Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance***, Vol. 2: 222-242.
- Rutledge, R., K. Karim and J.Gong.2015. Convergence of PRC GAAP with IFRS and the Comparative Value Relevance between the Two Sets of Reporting Standards: The Case of Dual-Listed Chinese Companies, ***Journal of Accounting and Finance***, 15(4): 165–182.
- Salehi, M., T. Masomeh and F. Shayan.2018. The Effect of Reporting Quality on Stock Returns of Listed Companies on the Tehran Stock Exchange, ***International Journal of Productivity and Performance Management***,Vol. (67),Iss. (1):615-666.
- Sanderson, A., L.Mutandwa, and P. Le Roux.2018. A Review of Determinants of Financial Inclusion, ***International Journal of Economics and Financial Issues***, 8(3), 1:211- 231.
- Scharwatt, C., A. Katakam, J. Frydrych, A. Murphy, and N. Naghavi. 2014. State of the Industry Mobile Financial Services for the Unbanked, ***https://www.gsma.com/mmu***

- Selvakumar, M., J. Mathan and V. Sathyalakshmi.2015. Rural Perspective Towards Financial Inclusion, ***Journal of Economic and Social Thought***, Vol. 2:106-120.
- Setiadharma, S. and M. Machali.2017. The Effect of Asset Structure and Firm Size on Firm Value with Capital Structure as Intervening Variable, ***Journal of Business & Financial Affairs***, Vol. 6 , Issue 4:1-5.
- Siddik, M., N.Alam, and S. Kabiraj.2018. Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. ***Australasian Accounting, Business and Finance Journal***, 12(1): 34-46.
- Sindani, W., W.Muturi, and P. Ngumi.2019. Effect of Financial Distribution Channels Evolution on Financial Inclusion in Kenya, ***International Academic Journal of Economics and Finance***, 3(3):148-173.
- Siyanbola, T. and K. Adebayo.2021. Credit Risk Management and Financial Sustainability of Listed Deposit Money Banks in Nigeria, ***Quest Journals Journal of Research in Business and Management***, Vol. 9, Issue 6: 64-77.
- Soheilyfar, F., M.Tamimi, M.Ahmadi, and N. Takhtaei.2014. Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from Iran. ***Asian Journal and Finance and Accounting***, 6(2):75-86.
- Sudipta, B., A. Sahab, H. Zaman and K. Shajul.2017. Non-Financial Disclosure and Market-based Firm Performance: The Initiation of Financial Inclusion, ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, Vol.13, Iss. 3:211-223.
- Suharsono, R., N. Nirwanto, and D.Zuhroh.2020. Voluntary Disclosure, Financial Reporting Quality and Asymmetry Information. ***The Journal of Asian Finance, Economics and Business***, 7(12):1185-1194.
- Takhtaei, N. and Z.Mousavi.2012. Disclosure Quality and Firm's Characteristics: Evidence from Iran. ***Asian Journal of Finance and Accounting***, 4(2):290-300.

- Takhtaei, N., Z.Mousavi, M. Tamimi, and I.Farahbakhsh.2014. Determinants of Disclosure Quality: Empirical Evidence from Iran. ***Asian Journal of Finance and Accounting***, 6(2):422-438.
- Telukdarie, A., 2023. ***The Impact of Digital Financial Technology on Accelerating Financial Inclusion in Developing Economies***., 4th International Conference on Industry 4.0 and Smart Manufacturing, University of Johannesburg, Johannesburg, South Africa, Procedia Computer Science, Vol. 217 : 670–678.
- Tilli, S. 2007. Reliability of Earnings Figures and Conservatism in Transitional Economies. ***Electronic Copy Available At: www.ssrn.com.***
- Tran, T. and L. De Koker.2019. Aligning Financial Inclusion and Financial Integrity Regulating and Supervising Microfinance in Vietnam, ***Journal of Money Laundering Control***,Vol. 22, No. 4: 595-613.
- United Nations .2016. ***Digital Financial Inclusion***. International tele communication union (ITU), Issue Brief Series, Inter-Agency Task Force on Financing for Development, July. ***Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Digital-Financial Inclusion_ITU_IATFIssue-Brief.pdf.***
- Uwuigbe, U., O.Erin, O.Uwuigbe, E. Igbinoba, and J.Jafaru.2017. Ownership Structure and Financial Disclosure Quality: Evidence from Listed Firms in Nigeria. ***Journal of Internet Banking and Commerce***, 22(S8):1-13.
- Uyar, A., M. Kilic, and N. Bayyurt, .2013. Association between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Turkish Non-Financial Listed Firms, ***Journal of Intangible Capital***, Vol. 9, No. 4: 1080-1112.
- Vandemaele, S., P.Vergauwen, and A. Michels. 2009. ***Management Risk Reporting Practices and their Determinants: A Study of Belgian Listed Firms***. Working PaperHasselt University: 1-24.

- VO, D. N. Nguyen, and L. Van.2021. Financial Inclusion and stability in the Asian region using bank-level data, ***Borsa Istanbul Review***, Vol. 21, Issue 1: 36-43.
- Waihenya, H.2012. ***The Effect of Agent Banking on Financial Inclusion in Kenya***, Master of Business Administration of the University of Nairobi.
- Wang, D. 2006. Founding Family Ownership and Earnings Quality. ***Journal of Accounting Research***, 44(3):619-656. ***https:// doi.org/ 10.1111/j.1475- 679X.2006.00213.x***
- Warrad, L.2017. The Influence of Leverage and Profitability on Earnings Quality: Jordanian Case, ***International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences***, Vol. 7, No. 10:62-81.
- World Bank.2014. ***Financial Inclusion***, ***https://www. Albankaldawli. org/ar/topic/financialinclusion/overview***
- World Bank, DataBank, Global Financial Inclusion.2018. ***http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1228***
- ***————————***, UFA, 2020. ***http://databank.worldbank.org/ data/ reports. aspx?source=1228***
- Xu, X. 2019. ***Trust and Financial Inclusion: A Cross-Country Study***, Finance Research Letters. ***Available at: https://doi.org/ 10.1016/ j.frl.2019.101310***
- Xu, G. and X. Ji.2016. Earnings Management by Top Chinese Listed Firms in Response to the Global Financial Crisis. ***International Journal of Accounting and Information Management***, 24(3):226-251. ***https://doi.org/10.1108/IJAIM-06-2015-0034***
- Yao, M., H. Di, X. Zheng, and X. Xu.2018. Impact of Payment Technology Innovations on the Traditional Financial Industry: A Focus on China. ***Technological Forecasting and Social Change***, 135:199-207.

- Ye, Q., Z. Xu, and D.Fang.2012. Market Structure, Performance, and Efficiency of the Chinese Banking Sector. ***Economic Change and Restructuring***, 45(4):337-358. ***https://doi.org/10. 1007/s10644-012-9123-6***
- Zachosova, N., O.Herasymenko, and A.Shevchenko.2018.Risks and Psssibilities of the Effect of Financial Inclusion on Managing the Financial Security at the Marco Level, ***Investment Management and Financial Innovations***, Vol. 15, No. 4 : 303-319.
- Zare, R., H.Kiafar, F. Rasouli, L.Sadeghi, and S.Behbahani. 2013. Examining Financial Leverage, Profitability and Firm Life Influencing Nonfinancial Information Disclosure Quality. Acta Universitatis Danubius: ***Oeconomica***, 9(6):163-175.
- Zins, A., and L. Weill.2016. The Determinants of Financial Inclusion in Africa. ***Review of Development Finance***, 6(1): 46-57.

مواقع الكترونية:

- ***www.worldbank .org/financial inclusion***
- ***www.bis.org/bcbs/basel 3.htm***
- ***www.centerforfinancialinclusion.org***